جامعة المنصورة
كليـة الآداب

مؤشرات إقصاء المرأة المهمشة في المجتمع المصري
دراسة ميدانية في ضوء مفهوم التمكين

إعـــداد

دكتورة / نورا طلعت إسماعيل رمضان

المدرس بقسم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة المنصورة.

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة

العدد الثامن و الخمسون – يناير ٢٠١٦

مؤشرات إقصاء المرأة المهمشة في المجتمع المصري
دراسة ميدانية في ضوء مفهوم التمكين

د. نورا طلعت إسماعيل رمضان

ملخص البحث:

بحثت هذه الدراسة في موضوع المؤشرات الدالة على إقصاء المرأة المهمشة في المجتمع المصري ، و قد استهدفت الباحثة من خلالها رصد أهم مؤشرات الإقصاء الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية و دراستها في ضوء مفهوم تمكين المرأة بوصفه احد أهم المفاهيم المرتبطة بالجهود الرامية لمكافحة الإقصاء الذي تتعرض له المرأة في المجتمع المصري.

اعتمدت الباحثة في دراستها المؤشرات لإقصاء على منهج المسح الاجتماعي بالعينة و المنهج الوصفي المقارن ، و ذلك من خلال دراسة ميدانية لعينتين احداهما تمثل المجتمع الريفي و الأخرى تمثل المجتمع الحضري ، وذلك بالاعتماد على أداة القياس ، حيث قامت الباحثة بتصميم مقياس استهدف قياس مؤشرات إقصاء المرأة المهمشة في مجتمع البحث ، و قد بلغ حجم عينة الدراسة الميدانية ٢٤٠ مفردة توزعت بالتساوي على مجتمعي البحث (مدينة المنصورة و قرية طناح-محافظة الدقهلية) و قد خلصت الدراسة الي عدد من النتائج منها :ان هناك ثلاثة عشر مؤشرا دالا على إقصاء المرأة المهمشة اجتماعيا في مجتمع البحث من أهمها خضوع المرأة لسيطرة الذكور من أفراد الأسرة و غلبه رأي الذكور على رأي النساء و محدودية دور المرأة داخل الأسرة مقارنة بأدوار الذكور.

أما المؤشرات الاقتصادية الدالة على إقصاء المرأة المهمشة داخل مجتمع البحث فقد بلغت عشرة مؤشرات جاء في مقدمتها عدم القدرة على الادخار و عدم كفاية الدخل لمتطلبات المعيشة و قلة فرص العمل المتاحة أمام المرأة مقارنة بالرجل.

كشفت النتائج الميدانية أيضا عن أن هناك عدد من المؤشرات الدالة على إقصاء المرأة ثقافيا في مجتمع البحث منها وقوف العادات والتقاليد حائلا دون حصول المرأة على مكانتها في المجتمع و تدني الفرص المتاحة أمام المرأة لممارسة العمل الثقافي العام.

Abstract

This study examined the topic of indicators indicating the exclusion of marginalized women in Egyptian society, and the researcher aimed to monitor and study the most important indicators of social, economic, political and cultural exclusion in the light of the concept of empowering women as one of the most important concepts related to efforts to combat exclusion to which women are exposed in Egyptian society.

The researcher adopted in her study the indicators to exclude the social survey method in the sample and the comparative descriptive approach, and that through a field study of two samples, one of which represents the rural community and the other represents the urban community, by relying on the measurement tool, where the researcher designed a scale aimed at measuring the indicators of excluding marginalized women in the research community, The size of the field study sample reached 240 items distributed equally to the research communities (Mansoura City and Tanah Village - Dakahlia Governorate).

The study concluded a number of results, including: There are thirteen indicators indicating the exclusion of socially marginalized women in the research community, the most important of which is the subjugation of women to male control of family members, the dominance of male opinion over the opinion of women, and the limited role of women within the family compared to the roles of males.

As for the economic indicators indicating the exclusion of marginalized women within the research community, they reached ten indicators, in the forefront of which were the inabilities to save and insufficient income for living requirements and the lack of work opportunities available to women compared to men.

The field results also revealed that there are a number of indicators indicating the cultural exclusion of women in the research community, including the standing of customs and traditions that prevent women from obtaining their position in society and the low opportunities available to women to practice public cultural work

مقدمـــة :

يعد مصطلح الإقصاء واحـداً مـن أهـم المصطلحات التي برزت في الأدبيات النسـوية خلال السنوات الماضـية، حيـث حـاز هـذا المصطلح على اهتمام البـاحثين فـي العلـوم الاجتماعية، فضلا عن الهيئـات والمؤسسـات الدولية ، وفي مقدمتها الهيئات التابعـة للأمـم المتحدة ، مثل معهد الأمم المتحـدة الإنمـائي ، كذلك امتد الاهتمام ليصـل إلـى عـدد مـن الإصدارات التي قدمها كل من البنـك الـدولي وصندوق النقد الدولي.

ويزداد موضوع الإقصاء أهميـة عنـدما توجه دفة الحديث عن إقصاء المـرأة، خاصـة المرأة في المجتمعات النامية أو الفقيـرة علـى

وجه العموم، ومن بينها المجتمعات العربية التي تؤكد التقارير على أن المرأة في تلك المجتمعات لا تزال تعاني من انعدام المساواة المتجذرة في القوانين والمؤسسات التي تميز بين الجنسين، فالفوارق بين الرجل والمرأة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ما زالت كبيرة ومستشرية في المنطقة العربية. (الإسكو، ٢٠١٤، ٧)

والسؤال هنا لماذا هذا الاهتمام بموضوع إقصاء المرأة في المجتمع المصري؟ الإجابة على هذا السؤال تتطلب البحث في السياقات المجتمعية المحيطة بالمرأة وخاصة المرأة في البلدان الفقيرة، وعلى وجه الخصوص تلك البلدان التي طبقت أو حاولت تطبيق حزمة البرامج التي يوصي بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، خلال العقود الماضية التي تمتد منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين.

فإذا أخذنا المجتمع المصري على سبيل المثال فسنجد أن الدولة منذ بداية تسعينات القرن العشرين نهجت عدداً من السياسات الاقتصادية تطبيقا لتوصيات كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكانت البداية طرح عدد من البرامج تحت مسمى التثبيت الاقتصادي ثم التكيف الهيكلي، وقد هدفت الدولة من خلال تلك البرامج إلى تحقيق إصلاحا اقتصاديا، ولم يكد العقد الأخير من القرن العشرين ينقضي إلا وكانت الدولة قد قطعت شوطا كبيرا في تنفيذ ما عرف في تلك الفترة بروشتة البنك الدولي.

وقد شملت تلك الروشتة توصية بتصفية القطاع العام، وبالفعل بدأت الدولة في مصر أكبر تجربة في المنطقة العربية بأكملها للتخلص من القطاع العام عبر برنامج نشط أطلق عليه في تلك الفترة برنامج الخصخصة.

وبالرغم من التحذيرات التي أطلقت من قبل المفكرين والباحثين لخطورة النتائج الوخيمة التي ستنجم عن تطبيق تلك السياسة فإن الدولة استمرت في هذا النهج غير عابئة بأي تحذير أكان صادرا من مؤسسات يعتد بها أم من قبل أوراق بحثية أو مؤتمرات أو ندوات.

ولعل الأثر الأكبر الذي نجم عن سياسة الخصخصة هو تراجع دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية على وجه العموم ،وما تبع ذلك من تداعيات على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية، ويعود ذلك إلى تراجع التوظيف في القطاع العام الذي كان في السابق أكبر عدد من النساء المصريات.(عبد الغفار، ٢٠١٦، ٤)

ومع الإقرار بأن تأثيرات برنامج الإصلاح الاقتصادي المتمثلة في برنامج الخصخصة في تلك الفترة طالت كافة شرائح المجتمع المصري خاصة من أبناء الطبقة الوسطى والدنيا، إلا أن تأثيرات تلك التجربة كانت أكثر فداحة بالنسبة للمرأة في مصر، وذلك أخذا في الاعتبار أن هذا القطاع كان بالفعل المشغل الأكبر بالنسبة للنساء.

وقد انقضى أكثر من ثمان وعشرين سنة على البدء في تجربة الإصلاح الاقتصادي، يمكن أن نتساءل عما أفضت عنه آثار تلك التجربة على أوضاع المرأة في المجتمع المصري، ويمكن أن نلخص تلك الآثار في هذا المصطلح الذي بدأت الباحثة مقدمة هذه الدراسة بالحديث عنه، ألا وهو مصطلح الإقصاء.

في دراسة مبكرة إلى حد ما عن مؤشرات تهميش النساء في المجتمع المصري، كشف (الضبع، ٢٠١١) عن أن المرأة في المجتمع المصري تعاني من أكثر من أربعين مؤشرا للتهميش، توزعت على أربعة إبعاد أساسية هي: التهميش الاجتماعي والتهميش الاقتصادي والتهميش الثقافي والتهميش السياسي.

وقد أفاضت العديد من الدراسات العربية والأجنبية عن الصور المتنوعة للتهميش الذي تعاني منه النساء في المجتمعات الفقيرة على وجه العموم، وبالرغم من كثرة تلك الدراسات خاصة المعنية بقضايا التمكين، فإن الباحثة لم يقع تحت يدها دراسة تتناول مؤشرات إقصاء في المجتمع المصري، هذا مع الإقرار بأن كافة الدراسات التي بحثت في موضوعات ذات صلة بقضية تمكين المرأة، أشارت في مضامينها إلى الصور المتنوعة لإقصاء النساء على وجه العموم.

في ضوء ذلك جاءت فكرت هذه الدراسة التي تبحث في موضوع مؤشرات إقصاء المرأة المهمشة في المجتمع المصري.

أولا: مبررات الدراسة:

١- المبررات العلمية:

أ. أهمية موضوع البحث وهي الأهمية التي عبرت عن نفسها من الاهتمام الواسع من قبل الباحثين وكثير من مراكز البحث العلمي والمؤسسات الدولية والمحلية بمشكلة اقصاء المرأة.

ب. ستعد هذه الدراسة اسهاما من الباحثة في التراث السسيولوجي الخاص بالمرأة بوجه عام والمرأة في المجتمع المصري على وجه الخصوص، مع الاخذ في الاعتبار أهمية التناول العلمي لما يثار من قضايا حول المرأة.

٢- المبررات التطبيقية:

أ. يمثل تصميم مقياس لرصد مؤشرات اقصاء المرأة المهمشة في المجتمع المصري محاولة جيدة من قبل الباحثة تمهد الطريق أمام الباحثين لاختبار قدرة هذه المقياس على قياس درجة اقصاء المرأة في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية وهو عمل لم يسبق فيه الباحثة أحد حتى كتابة هذا السطور في المجتمع المصري.

ب. إن النتائج التي ستخلص إليها هذه الدراسة ستكون في غاية الأهمية بالنسبة للمؤسسات والسياسات المعنية بأوضاع المرأة في المجتمع المصري، حيث يمكن الاخذ بها عند الاقدام على تصميم السياسات والبرامج التي تهدف إلى تحسين أوضاع النساء والارتقاء بهن على وجه العموم.

ثانيا: مشكلة الدراسة

(أ) مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

الحديث عن إقصاء المرأة في المجتمعات النامية والفقيرة حديث ليس بجديد، فقد تضمنت العديد من الدراسات والتقارير الدولية والمحلية إشارات ولو غير مباشرة عن إقصاء النساء، فعلى سبيل المثال تشير حنان الجريسي إلى أن الأسرة تأتي في مقدمة المؤسسات الاجتماعية المرتبطة بتشكيل إقصاء المرأة (عموماً). (الجريسي، ٢٠٠٩ ،

١١٤-١١٥) فالأسرة تقوم بدور مهم في تدعيم الفجوة النوعية بين الجنسين بتحديدها دور البنت، بأنها الزوجة والأم والابنة والأخت.

كما أشارت رفيقة حمودة إلى أن المجتمعات العربية وخاصة المجتمع المصري تدعم صوراً متنوعة من إقصاء المرأة،حيث يتم دعم فكرة مؤداها أن دور النساء ينحصر في الأدوار التقليدية، كما دعمت الأسر فكرة أخرى تعزز ذلك الإقصاء مفادها أن المرأة ليست شريكا كاملا للرجل وأنها أقل منه، ولا يحق أن يكون لها إطار معرفي متكامل عن ذاتها وعن مجتمعها يساعدها في إدارة منظومة حياتها بشكل كامل. (حمودة، ١٩٩٧ ، ١٥١)

وتؤكد منى عبد الرحمن على أنه وفي ظل شيوع العادات وسيادة التقاليد المتوارثة، اقتصرت أدوار المرأة في المجتمع العربي على وظيفتها داخل الأسرة كزوجة وأم فحسب، " فهي المسؤولة عن إدارة المنزل، وتدبير شؤونه الداخلية من ناحية تدبير خدماته، وتنظيم اقتصادياته، والنهوض بمستوى المعيشة، وتنشئة، ورعاية، وتربية الأطفال، وإعدادهم للحياة المجتمعية".(عبد الرحمن، ٢٠٠٣ ، ٢٧٣)

كما يعد مجال التعليم أحد أهم المجالات التي تتضح فيها أنماط وصور متنوعة لإقصاء المرأة في البلدان النامية والفقيرة، حيث يؤكد تقرير صادر عن اليونسكو (٢٠٠٧) على أن الصور النمطية التقليدية عن الجنسين في العالم النامي ،عادة ما تركز على الأدوار الاجتماعية، وليس القدرة الأكاديمية، فينظر إلى النساء بوجه عام على أن هويتهن ومكانتهن تتحدان وفقاً لأدائهن أدواراً نمطية مثل: دور الأم الحنون، والزوجة الصالحة، لذا فإن الإداريين، والمعلمين، والآباء، والفتيات أنفسهن لا يرون جميعاً سبباً أو حاجة لأن تخوض الفتيات في أمور مثل الدراسة المعمقة للرياضيات والعلوم". (اليونسكو، ٢٠٠٧، ٩١)

وفي ذات السياق يؤكد تقرير صادر عن البنك الدولي على أن العرف يشكل أحد المواقف الاجتماعية التي تتشكل من خلاله صور متنوعة من إقصاء المرأة في التعليم ، حيث تعمل الأعراف كمحدد لعلاقات السلطة بين الجنسين،وتفرض نوع العمل الذي يعد مناسباً للرجل والمرأة، لهذا، فهي التي تشكل المحددات الاجتماعية، والاقتصادية للتعليم لدى الفتاة والفتى، وبشكل خاص أحقية أي منهما في التعليم. (البنك الدولي، ٢٠٠٤ ، ٢٨)

ويرى (حافظ وآخرون٢٠٠٠، ٣٩) أنه في العديد من المجتمعات، عادة ما يتحدد دور المرأة بناء على أدوارها النوعية التي تجعلها تتخذ مسارات اجتماعية عدة، تسهم في تحديد ذاتها وكيانها المجتمعي، تبعاً لبيئة اجتماعية، ووسطاً ثقافياً له تقاليده، وأهدافه، وفلسفته، وقوانينه التي تتمشى مع ثقافة المجتمع و أهدافة و فلسفته.

وقد ترتب على كل تلك الأوضاع أن أصبحت المرأة محاصرة ثقافياُ، الأمر الذي حد من أدوار المرأة، وجعلها حبيسة الأدوار التقليدية التي تتمثل في الإنجاب، ورعاية

الأسرة، والشؤون المنزلية، ورؤية خروجها، واختلاطها مسألة فساد أخلاقي بالرغم من دخولها المجال الاقتصادي، والسياسي، والثقافي، كما أوضحت دراسة (القليني، ٢٠٠٣)

ولعل من أهم النتائج المترتبة على سيادة هذا السياق الثقافي، بسطوة أعرافه، وتقاليده في تشكيل صورة ومكانة المرأة و مكانتها على وجه العموم، ما يتعلق بأيديولوجية توزيع القوى الاجتماعية، كما ذهبت دراسة (السنبل، ٢٠٠٤). فالمؤسسات الاجتماعية تصوغ الأدوار، والعلاقة بين الرجل والمرأة، وعلاقات القوى بينهم، وتؤثر في الموارد الاجتماعية التي يحق للرجل والمرأة أن تكون لهما، ونوع الأنشطة التي يمكن لكل منهما أن يتولاها. ويؤثر اختلال المساواة الجنسوية في التعليم، والحصول على مصادر الإنتاج الأخرى، والتوظيف، أو الكسب على علاقات القوة بين الرجل والمرأة، وبالتالي على قدرة كل منهما في التأثير على توزيع القوى بينهم، وعلى القرارات داخل الأسرة، ويؤدي إلى تباين في قدرات الرجل والمرأة على الاستفادة من الفرص الاجتماعية، والاقتصادية، وذلك بالارتكاز على أسس توزيع القوى الاجتماعية بين المرأة والرجل.

ارجعت العديد من الدراسات (غباشي، ٢٠٠٢ و بلول، ٢٠٠٩، وبربري، ٢٠٠٩) حالات الاقصاء التي تتعرض لها المرأة إلى عوامل متنوعة ذات طابع اجتماعي في المقام الأول، ورغم اختلاف زوايا الرصد في تلك الدراسات إلا أنها تقريبا تدور في ذلك واحد وهو سطوة المجتمع الأبوي خاصة في البلدان العربية، في هذا السياق تؤكد(غباشي، ٢٠٠٢) على أن النظام الأبوي _النظام السائد في كافة المجتمعات العربية_ هو الذي يحدد أهم أسس السلطة في اتخاذ القرارات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والتعليمية للمرأة، كما يحدد مساحة خاصة للمرأة، ويربط بين هويتها الاجتماعية من جهة، وارتباطها باسم رجل سواء أكان أباً أو زوجاً من جهة أخرى، وبالتالي تحدد قيمتها الأساسية كإنسان.

وقد وسعت بعض الدراسات من دائرة إقصاء المرأة من باب أن المرأة العربية تواجه الكثير من التحديات التي أفقدتها ثقتها في قدرتها على القيام بدور فاعل في الحياة العامة إلا في أضيق الحدود. (بلول، ٢٠٠٩، ٦٤٦)

كما يشير تقرير صادر عن الأمم المتحدة إلى أنه وبالرغم من حدوث تغيرات دخلت على الإطار التسلطي الحاكم علاقة الرجل بالمرأة، وأحدثت به تطوراً جذرياً، فإنه لا يمكن القول بأن تلك التطورات مست الطابع الوظيفي للعلاقة التسلطية بين الجنسين في العمق، كما أنها لم تحدث تغييراً نوعياً في طبيعة العلاقات بينهما إلا في أوساط محددة. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ٢٠٠٥ ، ١٦٠) الأمر الذي عكس قيماً ثقافية سلبية على مكانة المرأة في إطار قيم النظام الأبوي، الذي يدعم تفوق الذكر، وتثبيت هيمنته على المرأة.(بربري، ٢٠٠٩ ، ١٣٤)

إن المحصلة النهائية لكل تلك التحليلات، أن البنية الثقافية للمجتمعات العربية ومن بينها المجتمع المصري، تعمل على تأكيد عملية

إقصاء المرأة، فالثقافة على اختلاف مكوناتها، تعمل على تشكيل خطاب حياة تقصى فيه المرأة، وتبتعد بها نحو زاوية تقليدية، تسند إليها مهام وأدوار مؤسسة على النظرة التقليدية للمرأة، وعلى التفرقة الثقافية بين الجنسين، وفقاً لمنظور النوع الاجتماعي.

و إذا كان ثمة إجماع أو اتفاق بين قطاع كبير من الباحثين والمؤسسات الدولية، حول الإقصاء الذي تتعرض له المرأة بوجه عام في المجتمعات العربية _ ومن بينها مصر _ فالسؤال هنا ما أهم صور ومؤشرات هذا الإقصاء الذي تتعرض له المرأة المهمشة؟ و يمثل هذا السؤال موضوع البحث الراهن، وإجراءً يهدف إلى التحديد ، فإن الدراسة الراهنة تسعى إلى الإجابة عن أربعة تساؤلات أساسية هي:

- ما أهم مؤشرات الإقصاء الاجتماعي للمرأة المهمشة في مجتمع البحث؟
- ما أهم مؤشرات الإقصاء الاقتصادي للمرأة المهمشة في مجتمع البحث؟
- ما أهم مؤشرات الإقصاء السياسي للمرأة المهمشة في مجتمع البحث؟
- ما أهم مؤشرات الإقصاء الثقافي للمرأة المهمشة في مجتمع البحث؟
- هل هناك فروق بين تقديرات أفراد عينة البحث لمؤشرات إقصاء المرأة المهمشة تعود إلى متغيري محل السكن (ريف/حضر) والمهنة؟

(ج) أهداف الدراسة :

إن الهدف العام من هذه الدراسة هو تحديد أهم مؤشرات اقصاء المرأة في مجتمع البحث، ويندرج تحت هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو التالي:

١-تحديد تعريف إجرائي لمصطلح إقصاء المرأة.

٢-تصميم مقياس قادر على بناء مؤشرات إقصاء المرأة في مجتمع البحث.

٣-التعرف على أهم مؤشرات إقصاء المرأة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في مجتمع البحث.

٤- التعرف على دور متغيري الريف/ الحضر والمهنة في تشكيل تصورات أفراد عينة البحث لمؤشرات الإقصاء التي تعاني منها المرأة المهمشة في مجتمع البحث.

ثانيا :الإطار النظري:

١- مصطلحات الدراسة :

أ. مصطلح الإقصاء Exclusion

التعريف اللغوي: الإقصاء في اللغة يعني الإبعاد، ورد في لسان العرب أن "قَصا عنه قَصْواً وقُصُوًّا وقَصاً وقَصاء وقَصِيَ: بَعُدَ. وقَصا المَكانُ يَقْصُو قُصُوّاً: بَعُدَ.وقَصَوْت عن القوم: تباعدت. (ابن منظور، د ت)، وفي القاموس المحيط " قَصِيَ: بَعُدَ، فهو قَصِيٌّ وقاصٍ، جَمْعُهُما: إقصاء.وأَقْصاهُ: أَبْعَدَهُ". (الفيروزبادي، ١٣٠٤هـ).

ويعد الباحث الفرنسي رينيه لينوير " Rene Lenoir" أول من وضع المفهوم الحديث للإقصاء الاجتماعي عام ١٩٧٤، وقد شمل

تعريفه آنذاك ١٠ في المائة من سكان فرنسا، ولم يقتصر على الفقراء فحسب، إنما شمل فئات مهمشة أخرى، منها: ذو الإعاقة، والمسنون، والأطفال المعرضون للاستغلال، ومتعاطو المخدرات، وأدت أبحاث في الثمانينيات والتسعينيات إلى توسيع نطاق تعريف الإقصاء الاجتماعي وإبعاده، ورأى أحد كبار الباحثين (الإسكوا، ٢٠٠٩) أن يشمل مفهوم إقصاء الأفراد، أو المجموعات عوامل مثل: مصدر الرزق، والعمالة الدائمة، والمضمونة، والأجر، وملكية الأموال، والأراضي، والسكن ومستوى الاستهلاك، والتعليم، ومستوى المهارات، ورأس المال الثقافي.

وقد عرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا، ٢٠٠٩) الإقصاء الاجتماعي بأنه عملية استبعاد جزئي كامل، لأفراد، أو مجموعات عن المشاركة الكاملة في المجتمع الذي يعيشون فيه، والإقصاء الاجتماعي يضع الفرد في وضع إجحاف مقارنة بغيره من الأفراد، فيؤدي إلى المساس بحقوق هذا الفرد الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، ويضعف قدرته على الحصول على السلع والخدمات.

ويقترب مفهوم الإقصاء كثيرا من مفهوم التهميش الذي يصف الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمن يعيشون خارج الأطر الاجتماعية التقليدية ، ويجدر هنا التنويه إلى أهمية التفرقة بين فائت المهمشين بين أولئك الذين يختارون الانسحاب من التيار الرئيسي في المجتمع بإرادتهم ؛ لأنهم لا يجدون أنفسهم قادرين على تحقيق طموحاتهم الشخصية أو طموحات القريبين منهم، وبين أولئك الذين يختارون الابتعاد طواعية و بإرادتهم. (عوض، ٢٠١٢، ١٠)

التعريف الاجرائي لإقصاء المرأة المهمشة:

وعلى ذلك، فإن الإقصاء يشير إلى منطلقات أساسية تحد من قدرة المرأة على تنمية إمكانيتها، وقدرتها على صنع واتخاذ العديد من القرارات الذاتية المؤثرة على حياتها في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية نتيجة للرواسب الاجتماعية، والثقافية، والتربوية، والنفسية لمنظومة الأمية الأبجدية، والمعرفية، والوظيفية التي تحول دون تمكينها على المستوى الذاتي والمجتمعي.

ب. مصطلح المرأة المهمشة

ورد في معجم المعاني أن كلمة (تهميش) جاءت من المصدر(هَمَّشَ). كَتَبَ تَهْمِيشاً عَلَى حَاشِيَةِ الكِتَابِ : مَا يُدوَّنُ مِنْ تَعَالِيقَ وَبَيَانَاتٍ عَلَى الهَامِشِ. حَاولَ تَهْمِيشَهُ: جَعْلَهُ عَلَى الهَامِشِ، أيْ عَدَمَ إعْطَائِهِ أهَمِّيَّةً. (معجم المعاني)

وقد أشار محسن عوض إلى أن التهميش كمصطلح اجتماعي يصف الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمن يعيشون خارج الأطر الاجتماعية التقليدية، ورغم أن ممارسات الإقصاء نحو الأفراد والجماعات والمناطق يعود إلى بداية الزمن، فإن المصطلح لم يبرز إلا على خلفية أزمة السبعينيات من القرن الماضي حيث وفرت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن الأزمة

الظروف لإجراء نقاش جديد للمعاني والاستخدامات لمصطلحات مثل الفقر والإقصاء. (عوض، ٢٠١٢، ٣)

وعلى الرغم من الطبيعة الملتبسة لمصطلح التهميش كمفهوم فقد تم صقله تدريجيا وأظهر قدرة على تفسير تراكم عمليات لها أصولها ف قلب السياسة والاقتصاد والمجتمع، وتحديد المسافة بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، في علاقتها مع مراكز السلطة والموارد والقيم السائدة.

يعد اصطلاح المرأة المهمشة أحد أهم المصطلحات التي حازت على اهتمام العديد من المؤسسات الدولية المعنية بالشأن النسوي، وفي مقدمتها منظمات الأمم المتحدة، فتهميش النساء من وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية تشير إلى تغيير مجتمعي في تعرض النساء لدرجة أشد من الحرمان من اكتساب القدرات البشرية ومن توظيفها الفعال في مختلف مجالات النشاط البشري، وأيضا تمثل معاناتهن درجة أعلي من الحرمان من حقوق المواطنة ومن حقوق الإنسان عامة بالمقارنة بالرجال.(البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٥، ٦٩)

والحقيقة أن وضع محددات نهائية لمؤشرات تهميش المرأة مسألة محل خلاف، فتلك المؤشرات تتباين من مجتمع إلى آخر حسب الظروف والسياقات الاجتماعية والاقتصادية لكل مجتمع، ففي بعض بلدان الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال (اليونان، أسبانيا، البرتغال، فلندا) عُد عمل المرأة في دوام جزئي (أقل من ٣٠ ساعة في الأسبوع) هو نوع من التهميش، فهناك نحو ١٦%من النساء في تلك البلدان يعانين من هذا النوع من التهميش، ترتفع النسبة لتصل إلى ٢٠% في أكثر من نصف بلدان الاتحاد الأوربي، (إيطاليا، فرنسا، لوكسمبورغ، النمسا، أيرلندا، الدنمرك والسويد)، وتصل النسبة إلى ٣٠% في ألمانيا، و٥٥% في هولندا.

(Tijdens,2010,2)

وفي الهند يأخذ مفهوم تهميش المرأة منحى آخر، فالمرأة المهمشة هي المرأة التي تحرم من مصادر القوة الاقتصادية، حيث تعاني من انخفاض معدلات مشاركتها في العمل، وتركزها في قطاعات العمل ذات الدخل المنخفض وغير الرسمي في الغالب، ويتخذ تهميش النساء صورا أخرى من خلال الغياب الفعلي للنساء، في مؤسسات صنع القرار الإداري والسياسي في الدولة.

(Sadhna,2010,3)

وقد وسع البعض من رؤيته لمفهوم تهميش النساء ، حيث يشير ساليز روبرت Salais, Robert إلى أن تهميش النساء يعني الحرمان من الأصول الاجتماعية والاقتصادية الأساسية؛ مما يؤدي بهن إلى الحيلولة دون القيام بأدوارهن الفاعلة ، ويدفعن إلى العمل في مهن هامشية، يحصلن من خلالها على أجر غير مناسب وغير ملائم للظروف الاقتصادية التي تمر بها تلك الفئة والظروف المعيشية التي يمر بها المجتمع؛ مما يحول دون امتلاكهن القدرة على تبوء أية مكانة في المجتمع.(Robert, 2007, 23)

وقد امتد الاهتمام بمفهوم تهميش النساء إلى الباحثين العرب، فقد عرفت "سحر بربري" تهميش المرأة بأنه مجموعة من الأفعال والاتجاهات الهدامة التي تحدث داخل المجتمعات؛ نتيجة للخلل الوظيفي الذي يؤدي لاستبعاد المرأة من الاحتفاظ بنظام الحماية داخل المجتمع. كما يمكن اعتبار حرمان المرأة من الوصول للموارد التي تحتاجها مثل المدارس ، المستشفيات ، و الماء ، والطعام ، نوعاً من الإقصاء والاستبعاد الاجتماعي أو الإساءة في توزيع الثروة والقوة.(بربري، ٢٠٠٩، ١٢)

ونظر "عبد القادر علي" إلى تهميش النساء بوصفه مفهوما يعكس حالة الحرمان التي تعيشها المرأة من الاستبعاد من المؤسسات التعليمية والقدرة على التواصل الثقافي ، كما يعكس الحرمان من مستوى معيشي لائق لاسيما الحرمان من توفر الموارد الاقتصادية عموما.(علي، ٢٠٠٥،٤)

وعدت "إيمان البدري" التهميش اصطلاحا يعبّر عن ايدلوجيا ومنظومة خاصة بالعديد من الفئات المهمشة من الفقيرات، والمحرومات من الحصول على الخدمات الأساسية والاحتياجات الضرورية للمعيشة، والمحرومات من الخدمات التعليمية الملائمة لهن، والمحرومات من الحصول على خدمات صحية أولية وملائمة لهن ولأوضاعهن المتدنية، والمحرومات من الحصول على فرص اقتصادية تساعدهن على المعيشة ، واللاتي يعانين من النظرة المجتمعية المتدنية لهن ولأوضاعهن ولمكانتهن في المجتمع.(البدري، ٢٠٠٦، ١٧)

مفهوم المرأة المهمشة إجرائيا :

ترى الباحثة أن المرأة المهمشة هي شريحة من النساء يتم استبعادهن وإقصائهن عن قطاعات المجتمع على اختلافها (اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا، ثقافيا) بسبب العديد من المتغيرات المجتمعية، وتبعاً للسياسات الاقتصادية والمتغيرات السياسية والثقافية التي تؤثر بشكل خاص على أوضاع النساء المستبعدات، و يتسمون بعدة سمات من أهمها:

- لديهن خصائص وسمات ثقافية معينة تعكس عدم قدرتهن على الاستفادة من مؤسسات المجتمع الثقافية وتهميشهن ثقافياً.
- انتشار البطالة بينهن أو العمل في قطاعات عمل متدنية الأجر(أعمال هامشية وغير رسمية في الغالب).
- لا يملكن القدرة على الوصول أو التحكم في الموارد الاقتصادية المتاحة لهن .
- يتسمن بضعف ما يضفنه من قيمة اقتصادية (الدخل) من خلال عملهن في القطاع غير الرسمي والأعمال الهامشية التي تتناسب مع مؤهلاتهن.
- لا يستطعن الحصول على فرص التدريب والتأهيل الفني ، وبالتالي لا يستطعن الحصول على فرص عمل ملائمة وأجور مناسبة .
- ليس لديهن القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بأدوارهن في الأسرة والمجتمع.

- تدني أو انعدام العمل العام بشكل أساسي والعمل السياسي على وجه الخصـــوص. (الضبع، ٢٠١١، ١٠٣)

ج. مصطلح التمكين Empowerment

ورد مفهوم التمكـــين فـــي بـــدايات الثمانينات في أدبيات التنمية، حينمـــا رفـــض البعض أن تكون التنمية مجرد طاحونة في آلة تراكم؛ لتحقيق النمو حتى على حساب الفقراء ، ويرتبط مفهوم التمكين في أدبيات التنميـــة باستقلالية المجتمعـــات المحليـــة وإعطائهـــا الفرصة للنهوض بأحوالها من خلال الاعتماد علي الذات .

ويتصل مفهوم التمكـــين بمفهـــومي المشاركة والتنمية اتصالا وثيقاً، فقد أضحى من المسلم به أن تنميـــة حقيقيـــة، يســـتحيل إنجازها على أي صعيد، دون مشاركة الناس بقطاعـــاتهم المختلفـــة، وفئـــاتهم وطبقـــاتهم وشرائحهم الاجتماعية، في صنعها من ناحية، وفي جني ثمارها من ناحية أخرى.

وقد حظي مفهـــوم التمكـــين باهتمـــام الكثير من المؤسسات المعنية بقضايا وشـــئون المرأة ، ففي جدول الأعمال المؤقـــت للجنـــة المرأة " الدورة الرابعة والأربعـــون التابعـــة للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بـــالمرأة" تـــم استعراض إدماج قضايا المرأة في الأنشـــطة الرئيسية لمؤسسات منظومة الأمم المتحـــدة و جاء فيه : تركز عمل منظومة الأمم المتحـــدة في مجال المرأة والفقر على أهميـــة تمكـــين المرأة" ولكل مجال من المجالات هناك ثابـــت أساسي هو عنصر التمكـــين (الاقتصـــادي – السياسي – الاجتماعي) للمرأة.

ويعني التمكين تحقيق مستوى عال مـــن التحكم ؛ وإمكانية التعبيـــر والســـماع لهـــا، والقدرة على التعريف والابتكار من منظـــور المرأة، والقدرة على الاختيارات الاجتماعيـــة المؤثرة والتأثير في كل القرارات المجتمعية، وليس فقط فى المناطق الاجتماعية المقبولـــة كمكان للمرأة، واعتراف واحتـــرام كمـــواطن متساوٍ وكيان إنساني مع الآخـــرين، والقـــوة تعنى مقدرة على الإسهام والمشاركة فى كـــل المستويات الاجتماعية، وليست فـــى مجـــرد المنـــزل، والقوة تعنى أيضًا مشاركة المـــرأة مشـــاركة معتـــرف بهـــا وذات قيمـــة". (Amin,2006)

وقد عرف برومبسون" Broembsen " تمكين المرأة بأنه: " تعزيز قدرات النساء للسيطرة على حياتهن، من خلال جعل حقوق الإنسان واقعية، خاصة بالنسبة للفقراء". (Broembsen,2007 : 9)، وأكدت ناز "Naz"على ذات المعنى ،حيث عرفت تمكين المرأة بأنه: إتاحة الفرصة لمشاركتها الفاعلة في الحياة الاقتصادية، والسياسية، فضلاً عن تعزيز قدراتها على الاستفادة من التحصيل التعليمي والصحة والرفاه". (Naz,2010 : 75)

كما أشارت "أماني مسعود" إلى أن هناك إبعاداً معينة يمكن الاتفاق عليها لتحديد مفهوم التمكين وهي: "أنه عملية اجتماعية متعددة الإبعاد، تتضمن إبعاداً نفسية واقتصادية وسياسية، وتحدث على مستويات عدة: الفرد، والجماعة، والمجتمع. وقد يربط بين هذه

المستويات فيكون تمكين الفرد جزءاً من تمكين الجماعة، والمجتمع".(مسعود، ٢٠٠٦ : ١٢)

وأوضحت سلامي أن التمكين تعريف شامل يشير إلى عملية شمولية تبدأ بإدراك المرأة ذاتها وشعورها بالسيطرة على حياتها الخاصة وقدرتها على اتخاذ القرار، أما على المستوى الجماعي فهو قدرة النساء على المشاركة في عملية التنمية وخلق وعي مجتمعي بالحقوق الفردية والجماعية، والقدرة على الانضمام إلى مجموعات ضغط وحركات اجتماعية قادرة على تمثيل مصالحهن، وتنتهي بتمثل أكثر للنساء في مراكز صنع القرار السياسي والاقتصادي. (سلامي، ٢٠١٦: ١٤٥)

والتمكين بهذا المعنى هو المدخل الرئيس لتعزيز القدرات لدى أفراد المجتمع، ذكوراً وإناثاً، وهو المعنى الذي أكد عليه "Kabeer" عندما رأى التمكين مجموعة العمليات التي من خلالها يصبح لدى المستبعدين القدرة على صنع الخيارات Choicesالتي ترتبط بثلاثة إبعاد لقياسها هي (أ) المصادر والموارد (ب) القوة Agency (ج) النتائج والإنجازات Achievements. (ثابت، ٢٠٠٤ : ١٠)

إذن مسألة امتلاك القدرات أو القوة تجسيد إجرائي لعملية التمكين، سواء أكان على مستوى الأفراد أم على مستوى الجماعات، من هنا جاءت معظم البرامج الموجهة نحو تمكين المرأة على وجه الخصوص كترجمة إجرائية لهذا المنحى، فالخطة الوطنية لتمكين المرأة في سوريا، على سبيل المثال، انطلقت من مسلمة مفادها: أن التمكين "يقوم على امتلاك الفرد للقوة؛ ليصبح عنصراً مشاركاً بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى امتلاكه القدرة على إحداث تغيير في الآخر قد يكون فرداً أو جماعة أو مجتمعاً بأكمله".(هيئة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٠ : ٢)

ولا يعنى التمكين تعزيز القدرات المادية لأفراد المجتمع (ذكورا وإناث) فقط ، إنما يتضمن أيضا البعد المعنوي، ومفاده: "توضيح ورفع الوعي لدى النساء باللامساواة أو العنف أو التمييز الواقع عليهن ، ورفع استعدادهن وثقتهن بأنفسهن بأنهن قادرات على أداء جميع الأدوار ذات القيمة المجتمعية العليا ، سواء أكان في المجال السياسي أم التشريعي أم القانوني أم التعليمي أم الاقتصادي أم الصحي_ وأن قدراتهن يمكن إن أتيحت لها الفرص المتساوية والموارد المتساوية أن ترتقي إلى نفس قدرات الرجال". (بدري، ٢٠١١ : ٢)

ويرتبط مفهوم التمكين في التحليلات السوسيولوجية الحديثة بمفهومين آخرين؛ تحقيق الذات أو حضور الذات ، وهو المفهوم الذي يشير إلى الوعي والمعرفة والخبرة أو القابلية لامتلاك تلك العناصر الضرورية للمشاركة ومقاومة الضغوط الاجتماعية. إن المشاركة بهذا المعنى تشير إلى مدى القدرة على الفعل وصنع الظروف ومقاومة الضغوط وصولاً إلى تحقيق الذات وتحقيق القوة أو التمكن بإزاء الظروف ذاتها.

ومن هنا وبناء على تلك الآراء يمكن للباحثة القول بأن المرأة بصفة عامة والمرأة العربية بصفة خاصة ما تزال تستشعر الكثير

من الضغوط المؤسسية الاجتماعية التي تعوق تمكينها . إن مفهوم التمكين هنا يشير إلى كل ما من شأنه أن يطور مشاركة المرأة وينمي من قدرتها ووعيها ومعرفتها ، ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويتيح لديها كافة القدرات والإمكانيات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها ، ومن ثم الإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع على كافة أصعدته. والسؤال الجدير بالطرح هنا: إلى أي مدى تتوافر للمرأة العربية على وجه العموم والمرأة المهمشة في المجتمع المصري على وجه الخصوص، تلك المعطيات التي تحقق لها التمكين ، ومن ثم تكون معينا لها للخروج من دائرة التهميش والإقصاء؟ تأمل الباحثة الحصول على إجابة ذلك السؤال في نهاية البحث.

المفهوم الإجرائي لتمكين المرأة:

بناء على الإسهامات السابقة في تعريف مصطلح التمكين، يمكن تعريف التمكين اجرائيا بأنه تنمية مصادر القوة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لدى المرأة بشكل يجعلها قادرة على الآتي:

- السيطرة والتحكم في إمكاناتها.
- اتخاذ قراراتها الذاتية، والاجتماعية، بفاعلية، في كافة المجالات الحياتية، والأسرية، والثقافية، والمجتمعية.
- بناء الدور الاجتماعي الفعال للمرأة.
- ترسيخ البنية الأساسية لعلاقات القوة لدى المرأة، والتحكم في مؤثرات البيئة الاجتماعية التمكينية.
- المشاركة السياسية الفاعلة، بما يعزز ويعمل ترسيخ المصادر الاجتماعية للقوة، والوعي والقدرة عند المرأة.

٢- السياقات المجتمعية المرتبطة بإقصاء المرأة.

إن البحث في السياقات المجتمعية المسؤولة عن صياغة وضعية للمرأة التي تعاني خلالها من شتى صور الإقصاء ، يتطلب بداية التطرق للعوامل الاجتماعية والثقافية، وهنا يمكن القول بأن الأسرة تأتي في مقدمة المؤسسات الاجتماعية المرتبطة بتشكيل إقصاء المرأة (عموماً)، كما أكدت حنان الجريسي ، وذلك من خلال "دعم اتجاهات التفرقة وتحديد دور كل من البنت والولد منذ مرحلة عمرية مبكرة، الأمر الذي يشكل أنماطاً مختلفة للفروق بين الجنسين، نتيجة لتلك الأسس التي توضع في الصغر، والتي يصعب تغييرها في الكبر". (الجريسي، ٢٠٠٩ ، ١١٤-١١٥)، و أكدت رفيقة حمودة على المعنى ذاته حين ركزت على الدور الذي تقوم به الأسرة في صياغة البيئة التميكينة للمرأة، فالأسرة تقوم بدور مهم في تدعيم تلك الفجوة النوعية بتحديدها لدور البنت، بأنها الزوجة والأم والابنة والأخت، "خاصة إذا دعمت الأم الصورة نفسها، التي تمارسها وتبثها لابنتها، وتحاول إقناعها بها، وتعلمها أن قدراتها محدودة مقارنة بالذكر؛ مما يجعلها تعارض نفسها، وتقاوم أي تغيير يلحق

بأدوارها في مؤسسات التنشئة الاجتماعية والثقافية الأخرى"(حمودة، ١٩٩٧ ، ١٥١) ، الأمر الذي دعم في المجتمعات العربية _وبخاصة المجتمع المصري_ أن رؤية تعليم الفتاة على سبيل المثال مجرد شكل اجتماعي يساعدها على القيام بأدوارها التقليدية، بخلاف الولد الذي يمثل تعليمه لأعلى المراحل هدفاً لجميع أفراد الأسرة، كما رسخ في الوقت ذاته لدى الفتاة أن تعليمها لا فائدة منه، لإدارة شؤونها المنزلية، وتربية الأطفال، وأن قيامها بأدوار أخرى ليس له من الأهمية ما لأدوارها الأساسية، كما دعم شعورها بعد ذلك كامرأة بأنها ليست شريكاً كاملاً للرجل، وأنها أقل في دورها منه، وأنه ليس من حقها أن يكون لديها إطار معرفي مجتمعي متكامل عن ذاتها وعن مجتمعها بشكل يساعدها على إدارة منظومة حياتها بشكل متكامل، كما أكدت دراسة (إبراهيم، ٢٠٠٠)

ويمثل المتغير الثقافي العنصر الحاسم الثاني في عملية تشكيل إقصاء المرأة ، هذا المتغير لا يمكن النظر إليه بوصفه عنصراً مستقلاً عن باقي مكونات الموقف المجتمعي، فهو متغير متداخل، ومتشعب في علاقاته مع كافة المتغيرات الأخرى كالأسرة والتربية والإعلام، لكن الباحث هنا _ ولغرض التحليل _ يفضل تناوله وكأنه عنصر ذو استقلالية في علاقته بالإقصاء.

وتمثل الثقافة كما يشير (بينيريا وسافيتري، ٢٠٠٧) مجموعة الاتجاهات والأنماط والأطر التي تنبثق عنها وتتبلور نتيجة لها المعتقدات والقيم والمثل والبنى المعرفية والتفسيرات السائدة، من هنا يمكن القول إن الثقافة لها دور أساسي في تشكيل رؤية المرأة لذاتها ودورها في المجتمع، وفي نفس الوقت "تبرز الحاجة لعدم إعادة إنتاج الأنماط الثقافية التقليدية والشعبية التي تكرس فقط الأدوار التقليدية والتمايز النوعي خاصة بين النساء أنفسهن" (الجريسي، ٢٠٠٩ ، ١١٤).

وتعاني المرأة في ظل مثل هذه البيئة الاجتماعية الثقافية من حالة اغتراب عن البنية الثقافية المتكاملة، التي يجب أن تبث فيها أصول القوة الاجتماعية، وتدعمها بإطار معرفي يجعلها على وعي بقدراتها، وإمكانياتها التي تمنحها الأصول الاجتماعية اللازمة لها؛ مما يجعل البنية الثقافية من أسس إقصاء المرأة تعليمياً، وتفضي هذه الأوضاع- كما أكدت دراسة (الجريسي، ٢٠٠٩)، إلى تكريس نوع من العقلية الإنسانية، والشخصية النسائية، التي تتسم بسمات سيكولوجية كالسلبية والانسحاب والابتعاد عن المشاركة والرضا بالتبعية والارتباط بالأدوار التقليدية، والقيم التقليدية".

ويشكل العرف _الذي هو أحد المتغيرات الثقافية_ ملمحاً آخر من ملامح الموقف الاجتماعي، الذي تتشكل على ساحته عملية إقصاء المرأة ، وتعمل الأعراف محدداً لعلاقات السلطة بين الجنسين وتفرض نوع العمل الذي يعد مناسباً للرجل والمرأة، لهذا فهي التي تشكل المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتعليم لدى الفتاة والفتى، وبشكل خاص أحقية أي منهما في التعليم.(البنك الدولي: ٢٠٠٤ ، ٢٨)

ويرى (نبيل حافظ وآخرون، د ت) أنه في العديد من المجتمعات، عادة ما يتحدد دور المرأة بناء على أدوارها النوعية التي تجعلها تتخذ مسارات اجتماعية عدة، تسهم في تحديد ذاتها وكيانها المجتمعي، تبعاً لبيئة اجتماعية، ووسط ثقافي له تقاليده، وأهدافه، وفلسفته، وقوانينه التي تتمشى مع ثقافة المجتمع وأهدافة وفلسفته .

وقد ترتب على كل تلك الأوضاع أن أصبحت المرأة محاصرة ثقافياُ، الأمر الذي حد من أدوار المرأة، وجعلها حبيسة الأدوار التقليدية التي تتمثل في الإنجاب ورعاية الأسرة والشؤون المنزلية ورؤية خروجها، واختلاطها مسألة فساد أخلاقي رغم دخولها المجال الاقتصادي، والسياسي والثقافي، كما أوضحت دراسة (القليني، ٢٠٠٣)

وفي السياق ذاته تؤكد (غباشي، ٢٠٠٢) أن النظام الأبوي _النظام السائد في كافة المجتمعات العربية_ هو الذي يحدد أهم أسس السلطة في اتخاذ القرارات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية للمرأة، كما يحدد مساحة خاصة للمرأة، ويربط بين هويتها الاجتماعية من جهة، وارتباطها باسم رجل سواء أكان أباً أم زوجاً من جهة أخرى، وبالتالي تحدد قيمتها الأساسية كإنسان.

وبالرغم من حدوث تغيرات دخلت على الإطار التسلطي الحاكم علاقة الرجل بالمرأة، وأحدثت به تطوراً جذرياً، فإنه لا يمكن القول إن تلك التطورات مست الطابع الوظيفي للعلاقة التسلطية بين الجنسين في العمق، كما أنها لم تحدث تغييراً نوعياً في طبيعة العلاقات بينهما إلا في أوساط محددة. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ٢٠٠٥ ، ١٦٠)، الأمر الذي عكس قيماً ثقافية سلبية على مكانة المرأة في إطار قيم النظام الأبوي، الذي يدعم تفوق الذكر، وتثبيت هيمنته على المرأة.(بربري، ٢٠٠٩ ، ١٣٤)

إن المحصلة النهائية لكل تلك التحليلات، أن بنية المجتمعات العربية ومن بينها المجتمع المصري، تعمل على تأكيد عملية إقصاء المرأة، فالبيئة المجتمعية تعمل على تشكيل خطاب حياة تقصى فيه المرأة على وجه العموم ، ويزداد الأمر إقصاءً بالنسبة للنساء المهمشات، وتبتعد بها نحو زاوية تقليدية وتسند إليها مهام وأدوار مؤسسة على النظرة التقليدية للمرأة، وعلى التفرقة الثقافية بين الجنسين، وفقاً لمنظور النوع الاجتماعي، وهذا ما رصدته دراسة ماهر الضبع والتي أوضحت أن هناك أكثر من أربعين مؤشراً دالة على تهميش النساء ، ومن ثم اقصاؤهن عن الحياة المجتمعية، و قد تنوعت تلك المؤشرات ما بين اجتماعية واقتصادية وثقافية ونفسية وبيئية وصحية. (الضبع، ٢٠١١)

وتشكل العوامل الاقتصادية الملمح الثاني الذي تتشكل من خلاله عملية الإقصاء، بالنسبة للكثير من الدراسات والتقارير الدولية، ويأتي الفقر في مقدمة هذه العوامل، يؤكد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (٢٠٠٧) "أن الأوضاع المادية للأسرة تؤثر في كل مكان تأثيراً كبيراً على الالتحاق و تعرض شرائح بعينها من تلك الأسر وخاصة النساء

للإقصاء الاجتماعي وفي كثير من أوجه الحياة.(اليونسكو، ٢٠٠٦ ، ٣٣)

ويمتد أثر العوامل الاقتصادية التي يتصدرها الفقر في إقصاء الفتيات إلى مسالة تعزز أيضاً مسألة التفاوت بين الجنسين، حسب تأكيد تقارير دولية أشارت إلى أنه "كثيراً ما تنشأ أوجه التفاوت بين الجنسين، ومن ضمن هذه العقبات عقبة الفقر، وما يلازمه من صعوبات.(اليونسكو، ٢٠٠٦ ، ٣٩ – ٤٠)

من ذلك يمكن القول بأن العامل الاقتصادي يمثل قاطرة الجر بالنسبة لمسألة الإقصاء بوجه عام، وهو الأمر الذي دفع بأحد التقارير الدولية إلى القول بأن "النمو الاقتصادي المطرد والحد من الفقر يؤديان إلى إمكانية توافر المزيد من الموارد الحكومية وموارد الأسر لصالح" (اليونسكو، ٢٠٠٧ ، ١٩) ، و هو الأمر الذي يعزز الاتجاه نحو التمكين بوصفه الوجه الآخر للإقصاء.

ويعد متغير الريف/ الحضر متغيرا فاعلا في تشكيل حالة الإقصاء التي تتعرض لها النساء الفقيرات، حيث أكد تقرير (اليونسكو، ٢٠٠٦) على أهمية العامل الجغرافي، متمثلاً في التوزيع بين الريف والحضر، في مسألة الإقصاء ، وناقش (مادي، ٢٠١١) مسألة إقصاء النساء ، وأشار إلى أنه يمكن القول بأن المتضررين في هذا المجال هن الفتيات، ويرجع ذلك إلى أسباب مختلفة ذات طبيعة اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية، وفي كثير من الأحيان تجتمع كل هذه الأسباب لتشكل عائقاً أمام ولوج المرأة عالم الحداثة والمشاركة في التنمية وفي اتخاذ القرار؛ مما يجعل النساء في العالم القروي خاصة، أو اللواتي لم يسعفهن الحظ في متابعة الدراسة بالمدن، يعشن على الهامش، كما أكدت دراسة حديثة صادرة عن مركز بروكنجز أن المرأة الريفية هي الأكثر حرمانا ، إذ إن حظوظها في الحصول على عمل في القطاع الرسمي أقل بالمقارنة مع المرأة التي تعيش في المدن. (عبد الغفار،٢٠١٦، ٤)

من هنا يمكن القول إن الإقصاء مسألة تميل للتركز في المناطق الريفية، وربما يكون هذا سبباً وجيهاً لتوجه الباحثة نحو إجراء دراستها للمقارنة بين أوضاع المهمشات المقصيات في مجتمعين أحدهما ريفي والآخر حضري.

وإلى جانب كل من العوامل الاجتماعية والثقافية ومتغير الريف والحضر في صياغة الإطار المجتمعي الذي تتشكل خلاله عملية إقصاء النساء، فإن العامل الإعلامي لا يقل أهمية عن تلك المتغيرات، فالمؤسسة الإعلامية إحدى أهم وسائط التنشئة الاجتماعية التي تضطلع بدور تربوي وتعليمي وثقافي يعكس الثقافة العامة للمجتمع؛ مما يميزها بالتنوع عن أية مؤسسة أخرى؛ لأنها تتميز بالجاذبية، و تشغل تستهلك وقتاً أطول ، وتتيح مخاطبة كل المستويات والثقافات. (حافظ وآخرون، دت ، ١١٤–١٢٣) ويأتي دورها _فيما يتعلق بالمرأة_ موازياً للدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم وأجهزة الثقافة، ويكون هذا الدور إما نمطياً مصاغاً وفق قوالب جاهزة لتكرس الوظيفة التقليدية للمرأة، التي لا يشغلها إلا تدبير شؤون بيتها وتربية أبنائها، أو على

النقيض لهذا الدور النمطي، يقوم بإشاعة صورة إمرأة جديدة، مساوية للرجل، وموازية له في قوة الحضور المجتمعي، وفاعلية التأثير السياسي والاقتصادي والثقافي.(الهرقام، ٢٠٠٢ ، ٨٧)

ويشير (عصفور، ٢٠٠٢) إلى أن الدور السلبي للإعلام عادة ما يتعدى الدور الإيجابي، لتركيزه على بث صورة خاصة عن المرأة تتسم بالسلبية، تسهم في تثبيت الصورة السائدة عن المرأة التابعة و إشاعتها ، سواء في أذهان الرجال الذين تربوا ثقافياً وإعلامياً على أنهم الأقوى والأقوم، أو في أذهان النساء اللائي لا يزلن خاضعات للأيدلوجية المجتمعية السائدة عن المرأة التابعة.

ثالثا: الإجراءات المنهجية للدارسة:

١- **أسلوب البحث ومنهجه:** تقع الدراسة الحالية تحت مظلة الدراسات الوصفية التحليلية، ومن ثم فقد اعتمدت الدراسة وبشكل أساسي على كل من منهج المسح الاجتماعي بالعينة، والمنهج الوصفي المقارن وذلك على النحو التالي:

أ. عمدت الباحثة من خلال المنهج الأول إلى سحب عينة من المجتمع الأصلي، حاولت أن تكون ممثلة لمجتمعي البحث قدر الإمكان؛ وذلك لوصف المؤشرات المختلفة للإقصاء الذي تتعرض له المرأة في كلا المجتمعين، وعلى ذلك فإن استخدام الباحثة للمسح يمكن تبريره من خلال طبيعة الموضوع الذي احتاج إلى منهج من شأنه أن يمكن الباحثة من وصف المؤشرات الدالة على إقصاء المرأة المهمشة في مجتمع البحث.

ب. استخدمت الباحثة المنهج المقارن وذلك لتحليل وتبيين مدى اختلاف مؤشرات الاقصاء ما بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري.

٢- أداة جمع البيانات: اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على أداة رئيسة هي "مقياس إقصاء المرأة المهمشة"، حيث قامت الباحثة بتصميم هذا المقياس ومرت عملية التصميم بالمراحل الآتية:

الخطوة الأولى: تحديد مؤشرات إجرائية لإقصاء المرأة المهمشة: هي مؤشرات ناجمة عن إقصاء المرأة المهمشة المرتبطة بالحرمان من الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية على النحو الآتي:

أ. الإقصاء الاجتماعي، ومن مؤشراته: ضعف الدور داخل الأسرة، وعدم إمكانية تحقيق الاستقلال داخل الأسرة، وعدم القدرة على تحمل الضغوط الاجتماعية، وعدم الاعتداد بالرأي في مسائل الارتباط والزواج، و ضعف المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية.

ب. الإقصاء الاقتصادي، ومن مؤشراته: ضعف الإمكانيات المؤهلة للعمل الملائم، والاشتغال بالأعمال الهامشية، وعدم كفاية الدخل للوفاء بالاحتياجات، وعدم القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية للأسرة، وعدم الشعور بالأمان الوظيفي.

ت. الإقصاء السياسي، ومن مؤشراته: ضعف المشاركة في الانتخابات، وعدم القدرة على ممارسة العمل السياسي، وعدم القدرة على المشاركة في العمل الأهلي، وضعف الوعي بالعمل السياسي وأهميته، وضعف الوعي بالحقوق السياسية للمرأة.

ث. الإقصاء الثقافي، ومن مؤشراته: عدم المساواة بالذكور في التعليم، و تحديد تخصصات معينة للنساء عدم مواصلة التعليم ضعف المشاركة في العمل الثقافي العام.

الخطوة الثانية: المقياس في صورته المبدئية:

بعد الاطلاع على التراث النظري العربي والأجنبي، صيغ في شكله الأولي، وجاء في سبع و أربعين عبارة.

الخطوة الثالثة: صدق المقياس:

أ. صدق المحتوى (الصدق الظاهري): قامت الباحثة بعرض المقياس في شكله الأولي على خمسة محكمين من ذوي الاختصاص، وقد أسفرت عملية التحكيم عن أن العبارات التي كانت نسبة اتفاق المحكمين على أنها تقيس ما يشير إليه المقياس ٩٠% فأكثر بلغت ٤٠ عبارة فقط، وتم استبعاد ٧ عبارات بناء على عدم اتفاق المحكمين عليها، حيث بلغت نسبة عدم الاتفاق أقل من ٩٠% .

ب. صدق التحليل العاملي: أوضحت نتائج التحليل العاملي "باستخدام تدور المحاور المتعامد" أن جميع إبعاد المقياس والبالغة ٤٠ عبارة، كانت درجة تشبعاتها عالية، إذ جاءت درجات تشبعاتها أكثر من ٠.٤١ وهو ما يعني إمكانية الثقة في صدق الأداة في القيام بقياس ما سعت إلى قياسه.(*)

ج. صدق الاتساق الداخلي

توضح بيانات الجدول التالي معاملات صدق الاتساق الداخلي بين إبعاد المقياس الفرعية:

جدول (١) يوضح معاملات صدق الاتساق الداخلي بين إبعاد المقياس الفرعية والمقياس الكلي

الإبعاد	الأول	الثاني	الثالث	الرابع
الأول				
الثاني	٠.٥٧٨			
الثالث	٠.٦١٥	٠.٤٧٥		
الرابع	٠.٥٣٠	٠.٤٨٣	٠.٥٢٣	

باستخدام الاختبار الاحصائي بيرسون توضح بيانات الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين أبعاد المقياس الفرعية، كانت دالة عند مستوى (٠.٠١)، وهو ما يعني أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الصدق.

الخطوة الرابع: ثبات المقياس:

قامت الباحثة بتطبيق مقياس إقصاء المرأة على عينة قوامها ٣٠ امرأة، ثم أعاد التطبيق على العينة نفسها في المرة الثانية، ويوضح الجدول التالي معامل ثبات الإعادة بين عمليتي التطبيق ومستوى الدلالة:

جدول (٢) ثبات مقياس إقصاء المرأة المهمشة بطريقة ثبات الإعادة باستخدام اختبار ألفا كرونباخ

(*) ملحق التحليل العاملي رقم ١

المقياس الكلي / البعد	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل ثبات الإعادة	مستوى الدلالة
الأول	٥٩.٤	٥.٣٣	٠.٨٩	٠.٠١
الثاني	٢٠.٧٩	٣.٢٢	٠.٨٢	٠.٠١
الثالث	٥٣.٣٧	٤.٧٩	٠.٧٢	٠.٠١
الرابع	٥٧.٢٢	٣.٩٩	٠.٧٥	٠.٠١

باستخدام الاختبار الاحصائي ألفا كرونباخ توضح بيانات الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط بين عمليتي التطبيق الأولى والثانية كانت دالة عند مستوى ٠.٠١، إذ كانت معاملات الثبات على النحو الآتي:

- البعد الأول" الإقصاء الاجتماعي" (٠.٨٩).
- البعد الثاني " الإقصاء الاقتصادي" (٠.٨٢).
- البعد الثالث "الإقصاء السياسي" (٠.٧٢).
- البعد الرابع "الإقصاء الثقافي" (٠.٧٥) .

الخطوة الخامسة: المقياس في شكله النهائي:

بعد أن تأكدت الباحثة من تشبع عبارات المقياس وصدقه وثباته، أصبح المقياس جاهزاً للتطبيق، ويتكون من ٤٠ عبارة موزعة على أربعة إبعاد أساسية، فضلاً عن عدد من الأسئلة الأولية التي وضعتها الباحثة للتعرف على سمات أفراد العينة.(**)

المعالجة الإحصائية لعبارات المقياس وحساب الوسط المرجح:

اعتمدت الباحثة على نمط ليكارت الخماسي في وضع استجابات المقياس، يبدأ هذا النمط بـــــ " أوافق بشدة " = (٥) ، وينتهي بـــــ" أرفض بشدة"(١). هذا مع الأخذ في الاعتبار عكس القيم في حالة الاستجابات السلبية.

وقد اعتمدت الباحثة على حساب الوسط الحسابي (الوسط المرجح) (Weighted Mean) وتحدد الاتجاه (Attitude) على القيم الآتية :

جدول (٣) الوزن النسبي والوسط المرجح لعبارات مقياس إقصاء المرأة المهمشة

الوسط المرجح	الرأي	المستوى	الوزن النسبي
من ١ الى ١.٧٩	لا يحدث مطلقاً	أرفض بشدة	منخفض للغاية
من ١.٨٠ الى ٢.٥٩	لا يحدث	أرفض	منخفض
من ٢.٦٠ الى ٣.٣٩	يحدث أحياناً	محـــايد	متوسط
من ٣.٤٠ الى ٤.١٩	يحدث غالباً	أوافق	مرتفع
من ٤.٢٠ الى ٥	يحدث بكثرة	أوافق بشدة	مرتفع للغاية

٣- المجال المكاني للدراسة: طبقت الباحثة دراستها الميدانية على كل من قرية كفر طناح و هى إحدى القرى التابعة لمركز المنصورة ، فضلا عن مدينة المنصورة ، و فيما يلي بعض البيانات المختصرة عن مجتمعي الدراسة :

أ- قرية كفر طناح : تقع على الضفة الجنوبية لبحر طناح ، و يحدها شمالا البحر و قرية طناح و من الجنوب ميت جراح ، و يقع شرق القرية قرية التنسيمية ، و من ناحية الغرب قرية كوم بني مراس . و هي واحدة من أقدم القرى في محافظة الدقهلية،وكانت تعرف قديما باسم منية الصالحين تمييزا لها عن بعض القرى المجاورة التي كانت تضم

(**) محلق رقم ٢ .

بعض اليهود، فكانت هذه التسمية التي ميزتها عن القرى الأخرى . و يبلغ عدد سكانها ٣٤٠٤ نسمة، منهم ١٨٠٢ رجل و ١٦٠٢ إمرأة . (١)

ب- مدينة المنصورة : تقع المدينة على الضفة الشرقية لنهر النيل – فرع دمياط و يقابلها على الضفة الغربية مدينة طلخا. تبعد ١٢٠ كم إلى شمال شرق القاهرة . تنقسم المنصورة إلي عدة وحدات محلية يضمها المجلس المحلي الشعبي لمدينة و مركز المنصورة و مقره ديوان عام المحافظة . يخص المدينة (البندر) منها عدد اثنين وحدة إدارية محلية لكل منها رئيس و عدد من رؤساء الإدارات . هما : حى شرق المنصورة و يختص بها قسم ثان شرطة المنصورة . حى غرب المنصورة و يختص بها قسم أول شرطة المنصورة. (٢)

٤- خطة التحليل الاحصائي للبيانات:

اعتمدت الباحثة على برنامج حزمة البرامج الاحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss)، وقد وضعت الباحثة خطة التحليل الإحصائي الآتية:

١- تحديد درجة الصدق والاتساق الداخلي للمقياس المقترح، وذلك باستخدام معامل الارتباط.

٢- تحديد درجة صدق المقياس المقترح ، وذلك باستخدام معامل الثبات واختبار التحليل العاملي.

٣- تحديد الوزن النسبي لمؤشرات الإقصاء في إبعادها الأربعة باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

٤- تحديد دلالة الفروق بين عينتي الريف والحضر، فيما يتعلق بمؤشرات الإقصاء ،وذلك باستخدام الاختبار الإحصائي (ت).

٥- تحديد دلالة التباين بين الفئات المتنوعة لأفراد العينة حسب المهنة على إبعاد مقياس مؤشرات إقصاء المرأة المهمشة.

٥- عينة الدراسة وخصائصها: نظرا للظروف التي تميز أفراد مجتمع البحث من عدم وجود بيانات تفصيلية ودقيقة حول حجم أفراد المجتمع وخصائصهم ، فقد لجأت الباحثة إلى أسلوب المعاينة العمدي، وقامت بتطبيق الدراسة الميدانية على عينة بلغ حجمها ٢٤٠ مفردة، وتقع ضمن نطاق العينات الغرضية، و قامت بسحب مفردات العينة وفقاً للطريقة الميسرة، من خلال التوجه إلى الأماكن التي أمكن الحصول من خلالها على مفردات العينة مثل أماكن العمل والأسواق والوحدات الصحية، وفي بعض الأحيان تم التوجه مباشرة إلى بعض المنازل الواقعة في نطاق مجتمع البحث، وقد انقسمت العينة إلى قسمين بواقع ١٢٠ لعينة المجتمع الريفي و١٢٠ لعينة مجتمع الحضر.

وقد جاءت خصائص عينة البحث على النحو الآتي:

(١)الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء (٢٠١٦) ، البيانات السكانية للمدن و القرى ، ص ١٦٥.

(٢) أخذت هذه البيانات من الموسوعة الإلكترونية المفتوحة ويكبيديا من الموقع التالي.

أ. تتوزع عينة الدراسة حسب السن على النحو الآتي: بلغت نسبة اللائي يقعن في الفئة العمرية من ٢١ – ٢٥ سنة بواقع ٢٨.٥% من إجمالي حجم العينة ، يليها الفئة التي تقع ما بين ٢٦ إلى ٣٠ سنة بنسبة ٢٤.٧%، يليها الفئة التي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة بنسبة ١٧.٢%، ثم الفئة الواقعة ما بين ٣١ – ٣٥ سنة بنسبة ١٤.٦%، وفي الترتيب الخامس جاءت الفئة التي تزيد أعمارهن عن ٤١ سنة بنسبة ٩.٦%، وفي الترتيب الأخير جاءت الفئة التي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٦ إلى ٤٠ سنة بنسبة ٥.٤%.

ب. – تتوزع عينة الدراسة من حيث المهنة على النحو الآتي: في الترتيب الأول جاءت العاملات في مهن هامشية (بائعة متجولة، عاملة زراعية موسمية، عاملة في محل كوافير... إلخ) بنسبة ٦٥.٩%، يليها العاملات في مهن وظائف حكومية بنسبة ٢١.٤%، وتليها المشتغلات بأعمال يدوية (خياطة، مصنع جريد نخل، مشغل ... إلخ) ١٢.٧%.

ت. – تتوزع عينة الدراسة حسب الدخل على النحو الآتي: في الترتيب الأول تأتي اللائي تقل دخولهن عن ٥٠٠ جنيه بنسبة ٤٣.٢%، يليهن اللائي تقع دخولهن بين ٥٠١ إلى ١٠٠٠ جنيه بنسبة ٢٢.٧%، يليهن ذوات الدخل ما بين ١٠٠١ إلى ١٥٠٠ جنيه بنسبة ١٣.٦%، ثم اللواتي بدون دخل بنسبة ١٢.٧%، ثم اللواتي ما بين ١٥٠١ إلى ٢٠٠٠ جنيه بنسبة ٤.٥، وأخيرا اللواتي تزيد دخولهن عن ٢٠٠٠ جنيه بنسبة ٣.٢%.

ث. – تتوزع عينة الدراسة حسب الحالة الزواجية على النحو الآتي: ٤٩.٥% من إجمالي حجم العينة من المتزوجات، يأتي بعدهن اللائي لم يسبق لهن الزواج بنسبة ٤٤.٢%، ثم المطلقات بنسبة ٢.٦%، ثم الأرامل بنسبة ٣.٧%.

ج. تتوزع عينة الدراسة حسب حجم الأسرة على النحو الآتي: في الترتيب الأول جاءت الأسر التي يبلغ عدد أفرادها سبعة أفراد بواقع ٥١.٣% من إجمالي حجم العينة، يليها الأسر التي يبلغ عدد أفرادها ستة أفراد بواقع ٢٦%، ثم الأسر التي يبلغ عددها خمسة أفراد بواقع ١٢.٦%، ثم الأسر التي يبلغ عددها اربعة أفراد بواقع ١٠.١%.

ح. تتوزع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للأبوين على النحو الآتي:

– بالنسبة لتعليم الآباء احتل الأميون الترتيب الأول بنسبة ٤٩.٥%، يليهم الذين يقرؤون ويكتبون بنسبة ١٦.٨%، ثم التعليم المتوسط بنسبة ٢١.٥%، ثم الإعدادي بنسبة ٥.٥%، ثم الجامعي بنسبة ٤.٥%، ثم الأقل من متوسط بنسبة ٢.٢%.

– وبالنسبة لتعليم الأمهات جاءت البيانات على النحو الآتي: في الترتيب الأول جاءت الأميات بنسبة ٦٤.٥%، ثم اللواتي يقرأن ويكتبن بنسبة ٢١%، ثم ذوات التعليم المتوسط بنسبة ٤%، ثم ذوات المؤهل المتوسط بنسبة ٥%، ثم الجامعيات بنسبة ٤.١%، ثم الأقل من متوسط بنسبة ١.٤%.

وتأتي الباحثة هنا لترصد بعض الملاحظات على أفراد عينة البحث على النحو الآتي:

أ. **الملاحظة الأولي:** أظهرت البيانات تركز أفراد عينة البحث من المهمشات في فئات العمر الشابة (حيث ان ٢٨.٥% يقعن في الفئة العمرية من ٢١ – ٢٥ سنة ، يليها الفئة التي تقع ما بين ٢٦ إلى ٣٠ سنة بنسبة ٢٤.٧%، يليها الفئة التي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة بنسبة ١٧.٢%)، وهو أمر له دلالة في منتهى الخطورة، فوقوع المهمشات ، ومن ثم من وقع عليهن الإقصاء في المراحل العمرية الشابة يعني ضياع قوة بشرية قادرة على الإسهام وبفاعلية في تنمية المجتمع ونهضته، ويعني من ناحية أخرى ضياع أكثر سنوات العمر قدرة وفاعلية داخل إطار مجتمعي يدفع للتهميش والإقصاء، ومن ثم يحكم على هذه الشريحة المجتمعية من النساء بالبقاء مدى الحياة في المعاناة وفقدان القدرة على تعزيز قدراتهن على التطور وتنمية الذات.

ب–**الملاحظة الثانية** :التي تعدها الباحثة غاية في الأهمية تتعلق بتدني المستوى الثقافي للأبوين داخل أسر أفراد عينة الدراسة، إذ تركزت الأمية في أسر العينة بنسبة كبيرة جداً بلغت ٤٩.٥% في حالة الآباء ٦٤.٥% في حالة الأمهات، ويعطي لنا هذا الوضع فكرة جيدة عن السياق الأسري الثقافي الذي تربت فيه أفراد عينة البحث، وهو سياق ربما يكون له دور فاعل في وقوع أولئك النسوة في دائرة التهميش والإقصاء.

ج– **الملاحظة الثالثة:** تتعلق بحجم أسر أفراد عينة البحث، إذ كشفت النتائج أن النسبة الغالبة من أفراد العينة جاءت من أسر كبيرة الحجم (٥١.٣% من الأسر بلغ عددها سبعة أفراد، و ٢٦% بلغ عدد أفرادها ستة أفراد)، ومع مثل هذه النوعية من الأسر كبيرة الحجم يمكن أن نتوقع أسلوب حياة أبنائها، وقدرة هذه الأسر على رعاية الأبناء في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أيضا، وهو الأمر الذي جعل هذه الأسر بيئة طبيعية لصناعة التهميش بوجه عام وتهميش النساء فيها على وجه الخصوص.

د– **الملاحظة الرابعة** :تتعلق بالبناء المهني الذي توزعت عليه أفراد عينة البحث، فقد أظهرت البيانات تركز أفراد العينة في الأعمال الهامشية (بائعة متجولة، عاملة زراعية موسمية، عامله في محل كوافير... إلخ) بنسبة ٦٥.٩% من إجمالي حجم العينة الكلي، وهذا الوضع يوضح لنا جانب مهما من جوانب حياة المهمشات في مجتمع البحث، ويعطي لنا فكرة واضحة عن خصائصهن الاقتصادية سواء فيما يتعلق بمجالات العمل التي يستطعن الحصول عليها أو حتي الدخل المتحصل من ناتج العمل في تلك المجالات، والصورة الإجمالية لهذا الوضع الاقتصادي هو شريحة من النساء تعاني من عمل متدني وغير ثابت ومستقر وناتج من الدخل لا يمكن أن يمكنهن من الخروج من دائرة الإقصاء ، بل على العكس هي عوامل

مساعدة على الوقوع في دائرة التهميش، ومن ثم الإقصاء والاستمرار في تلك الدائرة حتى الموت.

رابعا: نتائج الدراسة الميدانية:

١- المؤشرات الاجتماعية لإقصاء المرأة المهمشة في مجتمعي البحث:

مثّل البعد الاجتماعي لمؤشرات الإقصاء نقطة البداية الذي حاولت من خلاله الباحثة التعرف على أهم المؤشرات الاجتماعية لإقصاء المرأة المهمشة في مجتمع البحث، وقد أسفرت نتائج الدراسة الميدانية عن أن هناك عشرة مؤشرات اجتماعية لإقصاء المرأة المهمشة ، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (٤) المؤشرات الاجتماعية لإقصاء المرأة المهمشة في مجتمعي البحث

المؤشرات	المتوسط	الانحراف المعياري
تخضع المرأة للعديد من القيود داخل الأسرة	٣,٥	٠,٦٠١
ينظر المجتمع لرأي المرأة بنوع من الريبة حتي وإن كان على صواب	٤,٠	٠,٥١٢
تخضع المرأة داخل الأسرة لتحكم باقي أفرادها من الذكور	٤,٦	٠,٤٢١
يمارس أفراد الأسرة من الذكور سيطرة كاملة على الإناث	٣,٧	٠,٥٧١
دوري داخل أسرتي محدود للغاية مقارنة بإخوتي الذكور	٤,٢	٠,٤٩١
مشاركتي في المناسبات الاجتماعية محدودة	٣,٦	٠,٥٩٠
لا يمكن مخالفة تقاليد الأسرة حتي وإن كانت خاطئة	٣,٩	٠,٥١٧
من الصعب أن تحقق المرأة استقلال عن أسرتها	٣,٢	٠,٦٣٥
تربية البنات لا تساعدهن على تحمل المسؤولية منفردة	٣,٤	٠,٦٢٤
رأي الرجالة داخل الأسرة هو الغالب في كل الأوقات	٤,٤	٠,٤٥٦
الدرجة الكلية	٣,٩٥	

توضح بيانات الجدول السابق رقم (٤) أن نتائج الدراسة الميدانية كشفت عن وجود عشرة مؤشرات ذات طابع اجتماعي لإقصاء المرأة المهمشة في مجتمعي البحث، ووفقا لجدول الوزن النسبي والوسط المرجح رقم (٣) فإنه من بين المؤشرات العشرة حصلت

ثلاثة مؤشرات على وزن نسبي مرتفع للغاية، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (٤.٦٠ إلى ٤.٢٠)، في حين حصلت باقي المؤشرات وعددها سبعة على وزن نسبي مرتفع، حيث جاءت متوسطاتها ما بين (٣.٩ إلى ٣.٢).

وفيما يتعلق بالمؤشرات الثلاثة التي حصلت على وزن نسبي مرتفع للغاية ، فهي على النحو الآتي:

أ. في الترتيب الأول المؤشر الخاص بخضوع المرأة لتحكم باقي أفراد أسرتها من الذكور، بمتوسط حسابي بلغ)٤.٦).

ب.في الترتيب الثاني جاء المؤشر الخاص بغلبة رأي الذكور داخل الأسرة بمتوسط حسابي قدره (٤.٤).

ج. في الترتيب الثالث جاء المؤشر الخاص بمحدودية دور المرأة داخل الأسرة مقارنة بالذكور بمتوسط حسابي قدره (٤.٢).

أما المؤشرات السبعة التي حصلت على وزن نسبي مرتفع، فهي كالتالي:

أ. في الترتيب الرابع جاء المؤشر الخاص بنظرة المجتمع السلبية للمرأة بمتوسط حسابي قدره (٤.٠).

ب. في الترتيب الخامس جاء المؤشر الخاص بعدم قدرة المرأة على مخالفة التقاليد الأسرية حتى وان كانت ضد مصلحة المرأة بمتوسط حسابي (٣,٩).

ت. في الترتيب السادس جاء المؤشر الخاص بممارسة أفراد الأسرة من الذكور لسيطرة كاملة على الإناث داخل الأسرة بمتوسط حسابي قدره (٣,٧).

ث. في الترتيب السابع جاء المؤشر الخاص بمحدودية مشاركة المرأة في المناسبات الاجتماعية بمتوسط حسابي قدره (٣,٦).

ج. في الترتيب الثامن جاء المؤشر الخاص بخضوع المرأة للعديد من القيود الأسرية بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥).

ح. في الترتيب التاسع وقبل الأخير جاء المؤشر الخاص بخلل أسلوب التربية الأسرية الذي لا يساعد الفتاة على تحمل المسؤولية بمتوسط حسابي قدره (٣,٤).

خ. في الترتيب العاشر والأخير جاء المؤشر الخاص صعوبة استقلالية المرأة عن الأسرة بمتوسط حسابي قدره (٣,٢).

٢- المؤشرات الاقتصادية لإقصاء المرأة المهمشة في مجتمعي البحث:

تعد المؤشرات الاقتصادية ثاني المؤشرات التي اعتنت الباحثة برصدها ، بوصفها أحد المكونات الرئيسة في تحديد ملامح الإقصاء الذي تتعرض له المرأة المهمشة في مجتمع البحث، والجدول التالي يوضح نتائج الدراسة الميدانية في تلك المؤشرات:

(٥) المؤشرات الاقتصادية لإقصاء المرأة المهمشة في مجتمعي البحث

المؤشرات	المتوسط	الانحراف المعياري
فرص العمل المتاحة للمرأة قليلة مقارنة بالرجال	٤,١	٠,٦٢٥

تحصل المرأة على أجر منخفض لذات العمل الذي يقوم به الرجال	٣,٤	٠,٧٥٤
فرص حصول المرأة على عمل ذات داخل مرتفع محدودة	٣,٩	٠,٦٥٩
تحصل المرأة في الغالب على أعمال متدنية	٣,٦	٠,٧٢٤
لا أستطيع الادخار من دخلي	٤,٦	٠,٥٨٧
ما أحصل عليه من دخل لا يوازي المجهود الذي أبذله في العمل	٣,٢	٠,٧٨٩
الدخل الذي أحصل عليه لا يكفيني مطلقا	٤,٣	٠,٥٩٧
الأعمال التي تحصل عليها المرأة غالبا مؤقتة	٢,٨	٠,٨٧٩
لا أستطيع الاحتفاظ بدخلي حيث يحصل عليه الزوج أو الأب	١.٦	١,٢٤١
غالبا ما ينظر لعمل المرأة على أنه غير ضروري	٣,٠	٠,٨٢٤
الدرجة الكلية	٣,٤٥	

توضح بيانات الجدول السابق رقم (٥) أن نتائج الدراسة الميدانية كشفت عن وجود عشرة مؤشرات اقتصادية لإقصاء المرأة المهمشة في مجتمعي البحث، ووفقا للوزن النسبي والوسط المرجح المتفق عليه ، فمن بين المؤشرات العشرة حصل مؤشران على وزن نسبي مرتفع للغاية، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (٤,٦٠ إلى ٤,٣٠)، في حين حصلت أربعة مؤشرات على وزن نسبي مرتفع، حيث تراوحت متوسطاتهم ما بين (٤,١ إلى ٣,٤)، إلى جانب ذلك حصلت ثلاثة مؤشرات على وزن نسبي متوسط، وأخيرا حصل مؤشر واحد على زن نسبي منخفض للغاية.

وفيما يتعلق بالمؤشرين اللذين حصلا على وزن نسبي مرتفع للغاية ، فقد أشار الأول منهما إلى عدم القدرة على الادخار من الدخل بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦)، في حين أشار الثاني إلى عدم كفاية الدخل لمتطلبات الحياة المعيشية بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣).

أما المؤشرات التي حصلت على وزن نسبي مرتفع فقد جاء في الترتيب الثالث المؤشر الخاص بقلة فرص العمل المتاحة أمام المرأة مقارنة بالرجل بمتوسط حسابي قدره (٤,١)، يليه في الترتيب الرابع المؤشر الخاص بمحدودية فرص حصول المرأة على عمل ذات دخل مرتفع بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩)، وفي الترتيب الخامس جاء المؤشر الخاص بانحسار المرأة في الأعمال المتدنية بمتوسط حسابي بلغ (٣,٦)، يلي ذلك وفي الترتيب السادس المؤشر الخاص بحصول المرأة على أجر منخفض في ذات الأعمال التي يقوم بها الرجال بمتوسط حسابي (٣,٤).

أما بقية المؤشرات التي حصلت إما على وزن نسبي متوسط أو منخفض للغاية ، فتتصل بقضايا عدم عدالة الدخل الذي تحصل عليها المرأة في العمل وانحسارها في الأعمال المؤقتة ونظرة المجتمع السلبية لعمل المرأة وعدم قدرة

المرأة على الاحتفاظ بدخلها، وهي مؤشرات لم تحظي بتقدير يعتد به من قبل أفراد عينة البحث، ومن ثم وجب استبعادها بوصفها مؤشرات فاعلة في تحديد مصطلح إقصاء المرأة المهمشة.

٣- المؤشرات السياسية لإقصاء المرأة المهمشة في مجتمعي البحث:

عرضت الباحثة في الجزء السابق لنتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بأهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لإقصاء المرأة المهمشة في مجتمعي البحث، وتأتي الباحثة هنا لتعرض نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالمؤشرات السياسية، فالبعد السياسي في عملية الإقصاء لا يقل أهمية ولا خطورة في تشكيل إبعاد عملية الإقصاء الذي تتعرض له المرأة المهمشة، وفيما يلي نتائج الدراسة الميدانية حول أهم المؤشرات السياسية لإقصاء المرأة المهمشة:

جدول (٦) المؤشرات السياسية لإقصاء المرأة المهمشة في مجتمعي البحث

المؤشرات	المتوسط	الانحراف المعياري
اهتمامي بالقضايا السياسية ضعيف للغاية		
حرصي على التصويت في الانتخابات ضعيف	٢,٥	٠,٥٢١
لم أشارك مطلقا في أنشطة أي جمعية أهلية	٣,١	٠,٤٨٧
لا يمكن أن أفكر في أن أشارك في أي عمل سياسي	٤,٤	٠,٣٨٧
فرص نجاح المرأة في العمل السياسي ضعيفة للغاية	١,٧	٠,٦٢٤
مشغوليات الحياة لا تترك لي وقت للتفكير في العمل السياسي	٤,١	٠,٣٩٥
مشاركة المرأة في المجالس المحلية ضعيفة	٤,٠	٠,٤١٥
معرفتي بالحقوق السياسية للمرأة متدنية	١,٥	٠,٦٩١
لا أمتلك المهارات الكافية للمشاركة في العمل السياسي	٢,٢	٠,٥٩٨
لا أتابع الأحداث السياسية التي تدور حولي	١,٣	٠,٨٢٤
الدرجة الكلية	٣,٨١	

توضح بيانات الجدول السابق رقم (٦) أن هناك عشرة مؤشرات سياسية لإقصاء المرأة المهمشة في مجتمعي البحث، ووفقا للوزن

النسبي والوسط المرجح الذي اعتمدته الباحثة، حصل مؤشر واحد فقط على وزن نسبي مرتفع للغاية، في حين حصلت ثلاثة مؤشرات على وزن نسبي مرتفع، كما حصل مؤشر واحد على وزن نسبي متوسط، كما حصلت ثلاث مؤشرات على وزن نسبي منخفض، وأخيرا حصل مؤشران على وزن نسبي منخفض للغاية.

وبالرجوع إلى بيانات الجدول يتبين لنا أن المؤشر الذي حصل على وزن نسبي مرتفع للغاية، هو المؤشر الخاص بعدم المشاركة في أي عمل سياسي ، حيث حصل على متوسط حسابي قدره (٤,٤). أما المؤشرات التي حصلت على وزن نسبي مرتفع وعددها ثلاثة فقد جاءت على النحو التالي:

في الترتيب الثاني جاء المؤشر الخاص بعدم وجود وقت للتفكير في العمل السياسي بمتوسط حسابي قدره (٤,١)، يليه في الترتيب الثالث المؤشر الخاص بضعف مشاركة المرأة في المجالس المحلية بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠)، يليه في الترتيب الرابع المؤشر الخاص بضعف الاهتمام بالقضايا السياسية بمتوسط حسابي بلغ (٣,٧).

أما بقية المؤشرات وعددها خمسة فقط حصل مؤشر واحد فقط على وزن متوسط ، وهو المؤشر الخاص بالإحجام عن المشاركة في أنشطة الجمعيات الأهلية عند متوسط حسابي بلغ (٣,١)، وحصلت باقي المؤشرات على وزن نسبي منخفض ومنخفض للغاية، ارتبط احدهم بضعف التصويت في الانتخابات، والثاني عدم امتلاك المهارات الكافية للمشاركة في العمل السياسي، والثالث تدني مستوى المعرفة بالحقوق السياسية للمرأة والرابع عدم متابعة الاحداث السياسية.

٤- المؤشرات الثقافية لإقصاء المرأة المهمشة في مجتمعي البحث:

على الرغم من أهمية البعد الثقافي في تشكيل السياقات المجتمعية المحيطة بالمرأة على وجه العموم، ودوره في تحديد مكانتها ومن ثم أدوارها الاجتماعية على الخصوص، فإن ثمة تجاهلاً من قبل الدراسات التي عنيت ببحث قضايا تمكين المرأة و اقصاؤها بالبعد الثقافي، وهو الأمر الذي حدا بالباحثة إلى إفراد جزء من المقياس هدف إلى تحديد أهم المؤشرات الثقافية لإقصاء المرأة المهمشة في مجتمع البحث، والجدول التالي يوضح نتائج الدراسة الميدانية في هذا الشأن:

جدول (٧) المؤشرات الثقافية لإقصاء المرأة المهمشة في مجتمعي البحث

المؤشرات	المتوسط	الانحرا

		ف المعياري
الاهتمام بتعليم البنات أقل من تعليم الاولاد الذكور ض ض	١,١	٠,٧٤٨
بعض التخصصات العلمية حكرا على الولاد دون الاناث	٣,١	٠,٥٨٧
تحول الكثير من العادات والتقاليد دون حصول المرأة على مكانتها داخل المجتمع	٤,٨	٠,٣.٢
ما زال التمييز بين الجنسين من الأمور الممارسة على نطاق واسع داخل الأسر	٤,٢	٠,٤٥٧
الفرص المتاحة امام المرأة للممارسة العمل الثقافي العام ما زالت متدنية	٤,٦	٠,٣٥٤
سيطرة الذكور المطلقة على الحياة تقلل من فرص المرأة بوجه عام	٤,٣	٠,٤٠١
البيئة الثقافية التقليدية تحد من استغلال المرأة لكامل طاقتها وامكانياتها الابداعية	٤,٥	٠,٣٩٨
الفرص المتاحة أمام المرأة للتدريب لتطوير قدراتها الذاتية محدودة	٣,٨	٠,٤٧٨
تحظي المرأة باهتمام ضعيف من قبل مؤسسات الدولة الثقافية ض	٢,٤	٠,٦٢٤
يسهم الإعلام برسم صورة سلبية عن المرأة في مجتمعنا	٣,٤	٠,٥٢٧
الدرجة الكلية	٣,٦٢	

توضح بيانات الجدول السابق رقم (٧) أن هناك عشرة مؤشرات ثقافية لإقصاء المرأة المهمشة في مجتمعي البحث، ووفقا للوزن النسبي والوسط المرجح الذي اعتمدته الباحثة، حصلت خمسة مؤشرات على وزن نسبي مرتفع للغاية، في حين حصل مؤشران على وزن نسبي مرتفع، كما حصل مؤشر واحد على وزن نسبي متوسط، وحصل مؤشرات واحد على وزن نسبي منخفض وآخر على وزن نسبي منخفض للغاية، وذلك على النحو التالي:

في الترتيب الأول جاء المؤشر الخاص بوقوف العادات والتقاليد حائلا دون حصول المرأة على مكانتها في المجتمع بمتوسط حسابي بلغ (٤,٨)، يليه في الترتيب الثاني المؤشر الخاص بتدني الفرص المتاحة أمام المرأة لممارسة العمل الثقافي العام بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦)، وفي الترتيب الثالث جاء المؤشر الخاص بدور البيئة الثقافية التقليدية في الحد من استغلال المرأة لكامل طاقاتها بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥)، يليه وفي الترتيب الرابع المؤشر الخاص بدور السيطرة الذكورية المطلقة على الحياة في تقليل الفرص المتاحة أمام المرأة بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣)، وفي الترتيب الخامس والأخير بالنسبة للمؤشرات التي حصلت على وزن نسبي مرتفع للغاية جاء المؤشر الخاص باستمرار التمييز بين الجنسين داخل الأسرة بمتوسط حسابي بلغ (٤,٢).

أما المؤشران اللذان حصلا على زن نسبي مرتفع فقد جاء الأول منهما في الترتيب

السادس وهو ذات علاقة بمحدودية فرص التدريب التي تمكن المرأة من تطوير ذاتها، حيث حصل هذا المؤشر على وزن نسبي بلغ (٣,٨) يليه في الترتيب السابع المؤشر الخاص بدور الإعلام في رسم صورة سلبية عن المرأة في المجتمع بمتوسط حسابي بلغ (٣,٤).

٥- ترتيب إبعاد إقصاء المرأة المهشمة في مجتمعي البحث:

كشفت النتائج السابقة أن هناك أربعة إبعاد لإقصاء المرأة المهمشة في مجتمعي البحث، وفيما يلي تعرض الباحثة لترتيب تلك الإبعاد وفقا للدرجة الكلية لكل بعد:

جدول (٨) ترتيب إبعاد إقصاء المرأة المهمشة في مجتمعي البحث وفقا للدرجة الكلية

البعد	المتوسط	الترتيب
البعد الاجتماعي	٣,٩٥	الأول
البعد الاقتصادي	٣,٤٥	الرابع
البعد السياسي	٣,٨١	الثاني
البعد الثقافي	٣,٦٢	الثالث
الدرجة الكلية للمقياس	٣.٧٠	

من بيانات الجدول السابق يمكن القول إن البعد الاجتماعي احتل الترتيب الأول في مقياس مؤشرات إقصاء المرأة المهمشة، حيث حصل على متوسط حسابي بلغ (٣,٩٥) يليه البعد السياسي بمتوسط حسابي (٣,٨١)، يليه في الترتيب الثالث البعد الثقافي بمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٢) وفي الترتيب الرابع والأخير جاء البعد الاقتصادي بمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٥). وقد جاءت جميع تلك الإبعاد عن وزن نسبي مرتفع. فضلا عن ذلك تظهر بيانات الجدول أن الدرجة الكلية لمقياس مؤشرات إقصاء المرأة المهمشة جاء عند وزن نسبي مرتفع أيضا، و هو ما يعني أن هذا المقياس قد حقق الهدف من تصميمه في قياس مؤشرات إقصاء المرأة المهمشة في مجتمعي البحث.

٦- الفروق بين عينتي الريف والحضر في مؤشرات إقصاء المرأة المهمشة

لما كانت الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة قد طبقت على عينتي أحدهما تمثل المجتمع الريف والأخرى تمثل المجتمع الحضري، فقد كان من المهم أن تقوم الباحثة برصد الفروق بين عينتي الدراسة في تقديراتهما لمؤشرات إقصاء المرأة المهمشة في مجتمعتي البحث، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٩) يوضح الفروق الريفية الحضرية على إبعاد مقياس مؤشرات إقصاء المرأة المهمشة

الإبعاد	العينة	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
البعد الأول	ريف	١٢٠	٢٩.٧٥٤٥	٤.٩٦٦٢٨	١٠.٠٤٧	٠.٠١
	حضر	١٢٠	٢٠.٦٦٣٦	٠.٩٧٠٧١		

البعد الثاني	ريف	١٢٠	٢٣.٨٨١٨	٤.٤٢٢٠٧	١٣.٠٣٠	٠.٠١
	حضر	١٢٠	١٣.٧٨١٨	٠.٦٢٠٤٩		
البعد الثالث	ريف	١٢٠	٢٦.٨٣٦٤	٥.١٦٠٧٧	٢.٦٦٩	٠.٠١
	حضر	١٢٠	١٥.٠٨١٨	٠.٥٧١٨٢		
البعد الرابع	ريف	١٢٠	٢٧.٥٤٥٥	٥.٤٢٩٥١	٢.٧٩١	٠.٠١
	حضر	١٢٠	١٣.٦٣٦٤	٠.٦٨٩٨٨		

باستخدام الاختبار الإحصائي (ت) لقياس الفروق بين عينتي الدراسة من الريف والحضر على إبعاد مقياس إقصاء المرأة المهمشة أظهرت نتائج الاختبار ما يلي:

أ. هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بلغ (٠,٠١) بين عينتي الريف والحضر على البعد الأول (الاجتماعي) من مقياس إقصاء المرأة المهمشة لصالح عينة الريف.

ب. هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بلغ (٠,٠١) بين عينتي الريف والحضر على البعد الثاني (الاقتصادي) من مقياس إقصاء المرأة المهمشة لصالح عينة الريف.

ت. هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بلغ (٠,٠١) بين عينتي الريف والحضر على البعد الثالث (السياسي) من مقياس إقصاء المرأة المهمشة لصالح عينة الريف.

ث. هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بلغ (٠,٠١) بين عينتي الريف والحضر على البعد الرابع (الثقافي) من مقياس إقصاء المرأة المهمشة لصالح عينة الريف.

٧- تباين تقديرات أفراد العينة لمؤشرات إقصاء المرأة المهمشة وفقا لتباين المهنة

تظهر بيانات الجدول التالي التباين في تقديرات أفراد عينة البحث في تقديراتهن لمؤشرات إقصاء المرأة المهمشة في ضوء تباين التوزيع المهني للعينة:

جدول (١٠) يوضح تباين أفراد العينة على إبعاد مقياس إقصاء المرأة المهمشة في ضوء توزيع العينة حسب المهنة

البعد	تحليل التباين					اختبار شيفيه لدلالة الفروق بين المجموعات				المتوسطات
	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المهنة	مهن هامشية	وظائف حكومية	اعمال يدوية	
الإقصاء الاجتماعي	بين المجموعات	٢٥,٦٨٩	٢	١٢,٤٨٨	٠,٢٥٩	مهن هامشية	–			٣٤,٥٣٣٣
	داخل المجموعات	١٦٣٥,٥٣٣	٣٣	٤٩,٥٦٢		وظائف حكومية	٢,٢٨٣٣٣**	–		٢١,٢٥٠٠

	المجموع	١٦٦١,٢٢٢	٣٥			اعمال يدوية	١,٢٦٦٦٧	٢,٥٥٠٠٠**	–	٣٢,٨٠٠٠
الإقصاء الاقتصادي	بين المجموعات	٨٥,٤٢٢	٢	٤٢,٧١١	٠,٩٣٢	مهن هامشية	–			٣٦,٠٠٠٠
	داخل المجموعات	١٥٠٢,٨٠٠	٣٣	٤٥,٥٣٩		وظائف حكومية	١,٥٠٠٠٠**	–		٢٤,٥٠٠٠٠
	المجموع	١٥٨٨,٢٢٢	٣٥			اعمال يدوية	١.٢٠٠٠٠	٤,٧٠٠٠١**	–	٣٤,٢٠٠٠
الإقصاء السياسي	بين المجموعات	٢٦,٥٢٩	٢	١٣,٢٦٥	٠,٥٨٠	مهن هامشية	–			٣٢,١٣٣٣
	داخل المجموعات	٧٤٥,٤١٧	٣٣	٢٢,٨٦٣		وظائف حكومية	٢,٥٧٠٨٣**	–		١٨,٥٦٢٥
	المجموع	٧٨١,٠٠٠	٥٥			اعمال يدوية	١,٠٦٦٦٧	٢,٥٣٧٥٠**	–	٣١,٢٠٠٠
الإقصاء الثقافي	بين المجموعات	٨٣,٤٢٢	٢	٤١,٧١١	٠,٨٣٢	مهن هامشية	–			٣١,١٣٣٣
	داخل المجموعات	١٤٠٢,٨٠٠	٣٣	٤٤,٥٣٩		وظائف حكومية	٢,٥٦٠٨٣**	–		٢٠,٥٦٢٥
	المجموع	١٤٨٨,٢٢٢	٣٥			اعمال يدوية	١,٠٥٥٥٧	٢,٥٣٧٥٠**	–	٢٩,٢٠٠٠

* دال عند مستوى معنوية ٠.٠٥ ** دال عند مستوى معنوية ٠.٠١

باستخدام الاختبار الاحصائي تحليل التباين أحادي الاتجاه (أنوفا) لقياس التباين بين فئات الدراسة المختلفة حسب المهنة على إبعاد مقياس إقصاء المرأة المهمشة، أظهرت نتائج الاختبار ما يلي:

أ. هناك تباين بين أصحاب المهن المختلفة (هامشية، حكومية، يدوية) على البعد الأول (الاجتماعي) من إبعاد مقياس مؤشرات إقصاء المرأة المهمشة. وعن اتجاه التبيان توضح البيانات أن هناك تبايناً بين أصحاب المهن الهامشية وأصحاب الوظائف الحكومية لصالح أصحاب المهن الهامشية. كما أن هناك تبايناً بين أصحاب المهن اليدوية وأصحاب الوظائف الحكومية لصالح أصحاب المهن اليدوية.

ب. هناك تباين بين أصحاب المهن المختلفة (هامشية، حكومية، يدوية) على البعد الثاني (الاقتصادي) من إبعاد مقياس مؤشرات إقصاء المرأة المهمشة. وعن اتجاه التبيان توضح البيانات أن هناك تبايناً بين أصحاب المهن الهامشية وأصحاب الوظائف الحكومية لصالح أصحاب المهن الهامشية. كما أن هناك تبايناً بين أصحاب المهن اليدوية وأصحاب الوظائف الحكومية لصالح أصحاب المهن اليدوية.

ج. هناك تباين بين أصحاب المهن المختلفة (هامشية، حكومية، يدوية) على البعد الثالث (السياسي) من إبعاد مقياس مؤشرات إقصاء المرأة المهمشة. وعن اتجاه التبيان توضح البيانات أن هناك تبايناً بين أصحاب المهن الهامشية وأصحاب الوظائف الحكومية لصالح أصحاب المهن الهامشية. كما أن هناك تبايناً بين أصحاب المهن اليدوية وأصحاب الوظائف الحكومية لصالح أصحاب المهن اليدوية.

د. هناك تباين بين أصحاب المهن المختلفة (هامشية، حكومية، يدوية) على البعد الرابع (الثقافي) من إبعاد مقياس مؤشرات إقصاء المرأة المهمشة. وعن اتجاه التبيان توضح البيانات أن هناك تبايناً بين أصحاب المهن

الهامشية وأصحاب الوظائف الحكومية لصالح أصحاب المهن الهامشية. كما أن هناك تبايناً بين أصحاب المهن اليدوية وأصحاب الوظائف الحكومية لصالح أصحاب المهن اليدوية.

خامسا: مناقشة النتائج

عرضت الباحثة في الجزء السابق النتائج التي خلصت إليها الدراسة الميدانية، وتأتي هنا لتناقش هذه النتائج في ضوء الإطار النظري للدراسة:

١- إجابة على السؤال الأول المتعلق بأهم مؤشرات الإقصاء الاجتماعي للمرأة المهمشة، كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك عشرة مؤشرات تكشف عن الإقصاء الاجتماعي الذي تتعرض له المرأة في مجتمعي البحث، ومن بين تلك المؤشرات العشرة كشفت البيانات الاحصائية عن أن هناك ثلاثة مؤشرات حصلت على وزن نسبي مرتفع للغاية ، فضلا عن حصول باقي المؤشرات وعددها سبعة على وزن نسبي مرتفع، ونظرة فاحصة على تلك المؤشرات يصل بنا إلى عدد من الملاحظات على النحو التالي:

أ. أن المؤشرات الثلاثة التي حصلت على وزن نسبي مرتفع للغاية تحيل جميعها إلى ما يمكن أن نطلق عليه بنية المجتمع الذكورية المدعمة من قبل النظام الأسري السائدة في المجتمعات العربية ومنها المجتمع المصري. وتلك الملاحظة تتفق مع ما سبق وأشارت إليه رفيقة حمود من تأكيدها على الدور الذي تقوم به الأسرة في صياغة البيئة المحيطة بالمرأة (حمودة، ١٩٩٧) وهي بالقطع هنا بيئة مضادة للتمكين وفقا لتلك المعطيات الاجتماعية.

إن خضوع المرأة لتحكم باقي أفراد أسرتها من الذكور (محور المؤشر الأول) هي حالة توضح وضع المرأة العربية على وجه العموم، وهي حالة مرهونة بطبيعة المجتمع الأبوي وسيطرة العقلية البطريركية ، كما أوضح حليم بركات في دراسته الشهيرة عن المجتمع العربي المعاصر، لقد أكد بركات على أن الأسرة العربية هي أسرة أبوية المنشأ، يمارس الذكور فيها دور الهيمنة الكاملة على باقي أعضاء الأسرة من الإناث. (بركات،١٩٨٤).

وفي ظل تلك السيطرة التي يمارسها الذكور داخل الأسرة في مجتمعي البحث ، نجد أن دور المرأة داخل الأسرة دور محدود مقارنة بدور باقي أفراد الأسرة من الرجال، وربما يستنكر البعض هذا القول ، ويستشهد بما وصلت إليه المرأة من مكانة في المجتمع المصري المعاصر، وما حققته من مكاسب، والباحثة هنا لا تنكر أن المرأة قد حققت بالفعل العديد من المكاسب، ولكن نحن هنا نتحدث على نوعية محددة من النساء وهن النساء المهمشات، وهن في الغالب يقعن في دائرة المرأة الفقيرة، وفي أسر تهيمن عليها السلطة الذكورية، وهي سلطة كما أكد عليها هشام شرابي، تحول دول حصول المرأة على مكانتها المستحقة داخل المجتمع.(شرابي، ١٩٨٠)

وهنا تود الباحثة الإشارة إلى أن تلك الخلاصات تتفق مع ما أشارت إليه بعض الدراسات التي تضمنها الإطار النظري للبحث، منها على سبيل المثال دراسة (إبراهيم، ٢٠٠٠) التي أكدت على أن الأسرة المصرية تلعب دورا كبيرا في خلق حالة من التمايز بين الذكور والإناث داخلها، ويكون التمايز في الغالب لصالح الذكور على حساب الإناث وفي كافة مجالات الحياة.

ب. وبمراجعة المؤشرات السبعة الباقية نجدها تتفق كثيرا مع ما أشارت إليه بعض الدراسات السابقة في توصيفها لحالة المرأة في المجتمعات العربية، ورغم أن تلك الدراسات لم تشر إلى تلك المؤشرات

بوصفها دالة على حالة إقصاء المرأة في المجتمعات العربية، فإن نتائج الدراسة الراهنة أكدت تلك العلاقة الوطيدة بين تلك المؤشرات وما تتعرض له النساء من إقصاء وخاصة تلك الشريحة التي توصف بالنساء المهمشات، ولعل واحداً من أهم تلك المؤشرات هو ما تعلق بنظرة المجتمع السلبي للمرأة، وأهمية ذلك المؤشر تتضح بالنظر إلى ما يحدثه من آثار سلبية على رؤية المرأة لذاتها، فالتقاليد والعادات والاتجاهات والمثل والبني المعرفية كما أوضحت بينيريا وسافيتري لها دورها المهم في تشكيل رؤية المرأة لذاتها ودورها في المجتمع (بينيريا وسافيتري، ٢٠٠٧)، ومن ثم فإن النظرة السلبية للمرأة في المجتمع يمكن وصفها بأنها أكثر مؤشرات الإقصاء في المجال الاجتماعي؛ لما يمكن أن ينجم عنها من تداعيات غاية في السوء بالنسبة لوضع المرأة وكبح قدراتها على تعزيز مكانتها داخل المجتمع.

ت. لا تخرج بقية مؤشرات التهميش الاجتماعي في جوهرها عن التفسير الذي قدمته الباحثة سابقا المتمثل في التأثير السلبي الذي تمارسه بنية المجتمع الأبوي على أوضاع المرأة ومن ثم مكانتها ودورها داخل المجتمع، ولننظر إلى تلك المؤشرات على التوالي: عدم قدرة المرأة على مخالفة التقاليد حتي وإن كانت ضد مصلحتها، و ممارسة الذكور السيطرة الكاملة على الإناث داخل الأسرة، و محدودية مشاركة المرأة في المناسبات الاجتماعية، و خضوع المرأة للعديد من القيود الأسرية. إن تلك المؤشرات لا يمكن فهمها ولا فهم ما تمارسه من تأثير سلبي على مكانة المرأة داخل المجتمع، إلا من خلال السياق الاجتماعي الكلي الذي يوضح المجتمعات العربية كلها وليس المجتمع المصري فقط، ذلك السياق الذي يحتل فيه الذكور قمة هرم السلطة داخل المجتمع بأكمله وليس داخل الأسرة فقط، هنا تصبح المرأة وخاصة المهمشة والفقيرة بمنأى عن المشاركة الحقيقية في تنمية المجتمع، وكيف يمكن أن تتحقق تلك المشاركة وكيف يمكن أن تحقق المرأة أن تنمية لذاتها ولقدراتها وهي واقعة في حالة تضاد كاملة مع التوجه الرسمي المعلن من قبل الدولة نحو تمكين المرأة.

ث. وهنا نأتي للملاحظة الرابعة على مؤشرات التهميش الاجتماعية، وهي أن كافة تلك المؤشرات تصب في خانة تعمل ضد تمكين المرأة في مجتمع البحث، ولنعد مرة ثانية إلى مفهوم التمكين كما طرحته الباحثة في الإطار النظري للبحث ونفحص بعض المتغيرات الأساسية في ذلك المفهوم على النحو التالي: التمكين هو تعزيز القدرات عند النساء (Naz,2010)، التمكين عملية تتضمن ادراك المرأة لذاتها وسيطرتها علي حياتها (سلامي، ٢٠١٦)، التمكين هو مدخل تعزيز القدرات (ثابت، ٢٠٠٤).

من هذه المعاني التي أعطيت لمفهوم تمكين المرأة ومن المؤشرات الدالة على إقصاء المرأة المهمشة اجتماعيا ، يمكن القول _إجابة على السؤال الذي طرحته الباحثة في نهاية تعريفات مفهوم التمكين_ إن المرأة المهمشة لا يتوافر لها أي معطيات اجتماعية تحقق لها التمكين.

٢- إجابة على السؤال الثاني المتعلق بأهم مؤشرات الإقصاء الاقتصادي للمرأة المهمشة كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن أن هناك عشرة مؤشرات للإقصاء الاقتصادي الذي تتعرض له المرأة في مجتمعي البحث، ومن بين تلك المؤشرات العشرة يهم الباحثة هنا المؤشرين اللذين حصلا على وزن نسبي مرتفع للغاية، إضافة إلى المؤشرات الأربعة التي حصلت على وزن نسبي مرتفع، فهذه المؤشرات الستة لها دلالة واضحة فيما يتعلق

بالإقصاء الاقتصادي للمرأة المهمشة، ومن استعرض تلك المؤشرات رصدت الباحثة عدداً من الملاحظات على النحو التالي:

أ. ارتبط المؤشران اللذان حصلا على وزن مرتفع للغاية بقضية الدخل، حيث أشار الأول إلى عدم قدرة النساء المهمشات على الادخار، في حين أوضح الثاني عدم كفاية هذا الدخل لمتطلبات الحياة المعيشية، وهنا تعود الباحثة إلى الطرح الذي قدمته الدراسات السابقة والتقارير الدولية والمحلية حول العلاقة القوية بين الإقصاء والمتغير الاقتصادي وخاصة الفقر، فوفقا لتقرير اليونسكو فإن ثمة علاقة قوية بين الفقر وبين الإقصاء الذي تتعرض له النساء (اليونسكو، ٢٠٠٦).

وبالرغم من الاحتراز الذي يجب الأخذ به في مسألة التعميم السسيولوجي، فإن القول بأن ثمة علاقة ارتباطية بين الفقر والتهميش من جهة وبين الإقصاء من جهة أخرى مسالة لا تحتاج إلى أدلة إمبريقية، فالعامل الاقتصادي يمثل حجز الزاوية في مسألة الإقصاء، وبالتالي الوجه المقابل له وهو التمكين، فإذا كانت الظروف الاقتصادية تحول دون تعزيز قدرات المرأة على الادخار وكفاية دخلها للوفاء بمتطلباتها المعيشية ، فإن السياسات التي تطرح من قبل المؤسسات المحلية والدولية الحكومية، منها وغير الحكومية يجب أن تصب جل اهتمامها على الأنشطة الاقتصادية التي تضمن تعزيز قدرات المرأة في جوانبها الاقتصادية، ومن ثم ضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من الإجراءات التي تفضي نحو تمكين المرأة، وبغير ذلك سوف تأتي السياسات التي تدعي اهتمامها بتمكين المرأة مجرد خطط افتراضية بعيدة كل البعد عن الواقع الذي تعيشه المرأة المهمشة.

ب. إن تأمل المؤشرات التي حصلت على وزن نسبي مرتفع وعددها أربعة ، يفضي بالباحثة إلى القول بأن التمايز الممارس ضد المرأة لا يقتصر فقط على الحياة الاجتماعية بل يمتد إلى الجانب الاقتصادي من حياة المرأة المهمشة، ولنسرد هنا وعلى التوالي تلك المؤشرات ثم نحاول أن نفسرها في ضوء ذلك المتصل الاجتماعي الاقتصادي المرتبط بحركة التمايز ضد المرأة في مجتمع البحث.

جاءت المؤشرات الأربعة على التوالي على النحو التالي: ١- قلة فرص العمل المتاحة أمام المرأة مقارنة بالرجل، ٢-محدودية فرص حصول المرأة على عمل ذات دخل مرتفع، ٣- انحسار المرأة في الأعمال المتدنية، ٤- حصول المرأة على أجر منخفض في ذات الأعمال التي يقوم بها الرجال. ويمكن إعادة قراءة تلك المؤشرات الأربعة في عبارة واحدة: ثمة تمايز ضد المرأة المهمشة في القطاع الاقتصادي يفضي إلى تحقيق نوع من الإقصاء لا يختلف تماما عن الإقصاء الذي تعرضت له في الجانب الاجتماعي الأسري.

ويمكن أن تقدم الباحثة قراءة ثانية لهذه المؤشرات في ضوء مفهوم التمكين على النحو التالي: تتعرض المرأة في مجتمعي البحث لظروف ذات طابع اقتصادي من شأنها أن تعمل على إقصائها ، ومن ثم تعمل على فقدان المرأة القدرات التي تمكنها من تحقيق ذاتها ومكانتها داخل المجتمع.

وتتفق تلك النظرة التي خلصت إليها الدراسة في هذا الجانب بالذات ، مع ما أشارت إليه العديد من الدراسات السابقة فضلا عن التقارير الدولية والمحلية، فتقرير المرأة العربية الصادر عام (٢٠٠٥) أوضح بشكل جلي الصعوبات الاقتصادية التي تتعرض لها النساء في المجتمعات العربية ، والتي تعمل حجر عثرة في طريق التمكين (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٥)، وأضاف تقرير آخر صادر عن الإسكوا أن النساء في المجتمعات

العربية عرضة للإقصاء الاقتصادي ؛ بسبب ما تتعرض له المرأة من تمايزات في أسواق العمل (الإسكوا، ٢٠١٤)، ولعل ما يزيد من فداحة حالة الإقصاء التي تتعرض لها النساء في المجتمع المصري ، هي أن معدلات البطالة بين النساء أعلى بكثير منها بين الرجال، تصل حسب تقدير دراسة صادرة عن الاتحاد الأوربي إلى ٥٠% في بعض البلدان، وهنا تواجه النساء العربيات الشابات على حد تعبير التقرير معضلة ثلاثية الإبعاد، النوع الاجتماعي وعدم تطابق المهارات والسن و ثمة عامل مهم يعزز ارتفاع معدلات البطالة بين النساء يتمثل في نوع المهارات التي يتم الحصول عليها ، حيث لا تشجع النساء عادة على اختيار الاختصاصات المطلوبة من قبل القطاع الخاص وإحجام القطاع الخاص عن توظيف النساء، وهو ما يمكن أن يعيق قدرة النساء على العثور على وظائف مناسبة في القطاع الخاص. (مؤسسة التدريب الأوروبية، ٢٠١٥،١١)

وقد أكدت العديد من الدراسات العربية على الدور الذي تلعبه الظروف الاقتصادية في تهميش النساء ، ومن ثم الحد من قدراتهن على التمكين، من تلك الدراسات دراسة ميساء الشامسي التي أكدت في نتائجها أن المرأة العربية تواجه العديد من التحديات الاقتصادية المرتبطة بسوق العمل، في مقدمتها صعوبة الحصول على عمل يدر الدخل الذي يفي بالاحتياجات الاساسية للمرأة. (الشامسي، ٢٠٠٣)

واستكمالا للإجابة على السؤال الذي انتهى به عرض الباحثة لمفهوم التمكين، يمكن القول هنا بأن السياق الاقتصادي الذي تعمل خلاله المرأة المهمشة في مجتمعي البحث يفضي بها إلى حدوث نوع من الإقصاء الاقتصادي، إقصاءً يفقدها القدرة على التمكين.

٣- مثلت مؤشرات الإقصاء السياسية الملمح الثالث لحالة الإقصاء التي تتعرض لها المرأة المهمشة في مجتمع البحث، وقد كشفت النتائج الميدانية عن أن هناك عشرة مؤشرات لحالة الإقصاء السياسي الذي تتعرض له المرأة المهمشة، وما يهم الباحثة هنا هو المؤشرات الأربعة التي حصلت على وزن نسبي مرتفع فأعلى. حصل المؤشر الخاص بعد التفكير في المشاركة في أي عمل سياسي، على صدارة مؤشرات الإقصاء السياسي، وهنا يجدر طرح السؤال التالي: ما أهمية هذا المؤشر على وجه الخصوص؟ إن أهمية هذا المؤشر مسألة تتعلق بالسياق الاجتماعي والاقتصادي بل والسياسي الذي تعيش فيه المرأة في مجتمعي البحث، فعدم التفكير في ممارسة أي عمل سياسي هو توجه يعطي لنا فكرة جيدة عن درجة الإقصاء السياسي الذي تعيشه المرأة في مجتمع البحث؛ للدرجة التي معها لا تفكر المرأة مطلقا في عملية المشاركة السياسية رغم أهميتها.

وقد اكتملت صورة الإقصاء ذات الطابع السياسي الذي تعيشه المرأة المهمشة في مجتمعي البحث ، بالنظر إلى المؤشرات الثلاثة التي حصلت على وزن مرتفع ، وهي على التوالي: عدم وجود وقت للتفكير في العمل السياسي، و ضعف مشاركة المرأة في المجالس المحلية، و ضعف الاهتمام بالقضايا السياسية. والمؤشر الأول من هذه المؤشرات يعكس التوجه العام للمرأة المهمشة حيال العمل السياسي على وجه العموم، فهذا النوع من النساء ينظر إلى العمل السياسي بوصفه باباً من أبواب الرفاهية ومن ثم لا يوجد لديهن وقت لممارسته، وهذا نوع من الإعراض الذي يحيل إلى الإقصاء العمدي الذي تتعرض له المرأة المهمشة، وإذا كان هذا المؤشر يرتبط بجانب التوجه، فإن المؤشرين الآخرين يحيلان إلى جانب الممارسة، فضعف المشاركة في المجالس المحلية وضعف الاهتمام بالقضايا السياسية كلاهما يدلل على الإقصاء في جانب ممارسة العمل السياسي، حيث تعيش المرأة المهمشة في

سياق لا يسمح لها بالمشاركة السياسية ولا حتي بالإهتمام بالقضايا ذات الطابع السياسي.

ومن وجهة نظر الباحثة لا يمكن فهم هذا الجانب من الإقصاء السياسي عن الجانب السابق وتقصد به الإقصاء الاقتصادي، فالحياة الاقتصادية التي تعيشها المرأة المهمشة، تلك الحياة التي تجد فيها المرأة المهمشة نفسها غير قادرة على الحصول على عمل يدر لها دخلاً يمكنها من الوفاء باحتياجاتها الأساسية، فضلا عن التحيز الممارس ضدها في مجال اختيار العمل والدخل الذي تحصل عليه من ذلك العمل، كل تلك الظروف من المنطقي أن تنعكس سلبيا على الحياة السياسية للمرأة، فكيف لامرأة لا تجد ما يكفي حياتها أن تمارس العمل السياسي؟

وفي هذا الصدد قدم تقرير التنمية البشرية العالمي عام ١٩٩٥ فكرة معيار تمكين المرأة لقياس إسهام المرأة التي يعكسها الدخل لكل فرد ، وحصة المرأة في المراكز المهنية والتقنية وحصتها في مقاعد مجالس الشعب. وقد وجد أن ترتيب العالم العربي أقل من أية منطقة أخرى، فيما عدا إفريقيا جنوب الصحراء. فقد حصلت المنطقة على أقل نسبة لمشاركة المرأة في العمل وأدنى معدل للتمثيل البرلماني؛ مما خفض من ترتيبها بشكل كبير، على الرغم من التطور الملموس. وقد أكد هذا التقرير على أن الطريق مازال أمام المرأة العربية طويلاً، فنصف الإناث في الوطن العربي لا يستطعن الكتابة أو القراءة، ومعدل الوفيات من النساء الحوامل وحديثات الميلاد ضعف نظيره في أمريكا اللاتينية والدول الكاريبية وأربعة أضعافه شرق آسيا. (الأمم المتحدة، ٢٠٠٢)

٤-كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك عشرة مؤشرات ثقافية لإقصاء المرأة المهمشة في مجتمع البحث، من بين هذه المؤشرات العشرة حصلت خمسة مؤشرات على وزن نسبي مرتفع للغاية ، وحصل مؤشران على وزن نسبي مرتفع، ونظرة فاحصة إلى تلك المؤشرات خاصة التي حازت على وزن مرتفع، يتضح للباحثة أن هناك ثلاثة مؤشرات ذات صلة قوية بما سبق. وأشارت إليه الباحثة من سيطرة وهيمنة البنية التقليدية الذكورية على مجتمع البحث وتأثير ذلك على إقصاء المرأة عما يمكن أن نطلق عليه مصادر القوة الاجتماعية أو رأس المال الاجتماعي، المؤشر الأول هو وقوف العادات والتقاليد حائلا دون حصول المرأة على مكانتها في المجتمع والمؤشر الثاني هو السيطرة الذكورية المطلقة، والثالث استمرار التمييز بين الجنسين داخل الأسرة.

وربما يشكك البعض في تلك النتيجة من باب أن المرأة قد تحررت في العقود الأخيرة من القيود الاجتماعية التي كانت في الماضي، وعلى الرغم من أن هذا القول يمكن أن يكون صحيحا بالنسبة لشريحة محددة من النساء في المجتمع المصري، وهي الشريحة التي اتاحت لها الظروف الثقافية والاجتماعية المرتبطة بالمستوى الاقتصادي المرتفع مساحة من التحرر، إلا أن ذلك الوضع لا ينسحب بأي شكل من الأشكال على النساء في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة والمهمشة، فهذان المجتمعين المحليين يمكن أن نتحدث فيهما عن بناء اجتماعي ثقافي تقليدي ما زالت العقلية الذكورية تمارس سطوتها في كافة مجريات الحياة، وحتى على المستوى العام ، وكما يقول هشام شرابي فإن الأبوية ما زالت متجذرة وأن ثمة أبوية مستحدثة ما زالت تمارس فعاليتها في المجتمع ، رغم ما يقال عن ولوج تلك المجتمعات مرحلة الحداثة، ولكنها وعلى حد تعبيره حداثة قشرية. (شرابي ، ١٩٨٤)

ومن المؤشرات المهمة التي أوضحت حالة الإقصاء الثقافي الذي تتعرض له المرأة المهمشة في مجتمعي البحث ، ذلك المؤشر الخاص بتدني الفرص المتاحة أمام ممارسة

المرأة للعمل الثقافي ، فضلا عن دور البيئة الثقافية في الحد من استغلال المرأة لكامل طاقتها، وهما المؤشران اللذان حصلا على وزن نسبي مرتفع وفقا لتقديرات أفراد عينة البحث، فإذا ما أضفنا إلى ذلك المؤشر الخاص بمحدودية فرص التدريب التي تمكن المرأة من تطوير ذاتها ، ومؤشر دور الإعلام في رسم صورة سلبية عن المرأة، لأمكننا رسم صورة واضحة المعالم للبيئة الثقافية التي تعيش فيها المرأة من أفراد عينة البحث، فهذه البيئة يمكن أن نطلق عليها مسمي بيئة إقصاء ثقافي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما علاقة الإقصاء الثقافي بالتمكين؟ المكون الثقافي في تمكين المرأة مكون لا يمكن تجاهله بأي حال من الأحوال، وهو مكون ذو صلة وثيقة بباقي إبعاد الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ومن الواضح ووفقا للمؤشرات السابقة أن البيئة الثقافية للمرأة المهمشة تكرس نمطا من البناء التقليدي الذي يدعم الإقصاء عموما بما يتنافى ومقومات التمكين، وربما تكون تلك البيئة هي الحاضنة الأساسية للإقصاء، بل وتعمل على إعادة إنتاج الأنماط الثقافية التقليدية والشعبية التي تدعم التمايز ضد المرأة على حد تعبير حنان الجريسي. (الجريسي، ٢٠٠٩)

وفي ظل هذا الإطار الثقافي المفعم بمؤشرات الإقصاء، يمكن القول إن المرأة تواجه حالة من الاغتراب الثقافي عن البنية الثقافية المتكاملة التي يجب أن تبث فيها أصول القوة الاجتماعية، كما أشارت دراسة حنان الجريسي، وعلى العكس من ذلك تعمل هذه البيئة على تكريس نوع من العقلية الإنسانية، والشخصية النسائية، التي تتسم بسمات سيكولوجية كالسلبية، والانسحاب، والابتعاد عن المشاركة، والرضا بالتبعية، والارتباط بالأدوار التقليدية، والقيم التقليدية.(الجريسي، ٢٠٠٩)

وتلك الرؤية التي خلصت إليها الدراسة الراهنة تفضي بالباحثة إلى القول بأن البيئة الثقافية المحيطة بالنساء المهمشات هي بيئة مضادة للتمكين، سواء بأعرافها أم تقاليدها أم بمحدودية فرص العمل الثقافي، فإذا ما أخذنا في الاعتبار المؤشر الخاص بالدور السلبي الذي يمارسه الإعلام في تشكيل النظرة السلبية للمرأة، أمكن للباحثة القول إن العناصر الثقافية التقليدية تعمل على تقليل قدرات المرأة وحيازتها عناصر التمكين في مجتمعي البحث، والمرأة هنا على حد تعبير فاطمة القليني تصبح في حالة حصار ثقافي ، بما يحد من أدوراها ويجعلها بالفعل أسيرة الأدوار التقليدية التي تتماشى مع تلك البيئة (القليني، ٢٠٠٣).

ويبرز المؤشر الخاص بدور الإعلام السلبي أهمية المؤسسة الإعلامية في تشكيل الصورة النمطية عن المرأة ، بما يعمل على العكس من الرغبة في تمكينها، وهو دور أكدت عليه دراسة جابر عصفور التي أكدت على الدور السلبي للإعلام لتركيزه على بث صورة خاصة عن المرأة تتسم بالسلبية، تسهم في تثبيت وإشاعة الصورة السائدة عن المرأة التابعة. (عصفور، ٢٠٠٢)

في ضوء ذلك يتحمل الإعلام في المجتمعات العربية جزءاً من مسؤولية تشكيل الصورة السلبية المصاغة عن المرأة بوجه عام، تلك الصورة التي تعزز من حالة الإقصاء التي تعاني منها النساء، وفي ظل غياب برامج متطورة وفعالة لمحو أمية الفتاة والمرأة، وقصور الجهود التطوعية والأجهزة الإعلامية عن القيام بدورها في توعية الأسر العربية، وتركيز برامج التعليم على محو الأمية الهجائية دون الأمية الثقافية والاجتماعية والقانونية والسياسية ... الخ، يمكن القول بأن الآلة الاعلامية لها دور مهم وحاسم في زيادة وتعزيز التوجه نحو إقصاء المرأة في المجتمعات العربية.

ولعل من أهم النتائج المترتبة على سيادة هذا السياق الثقافي، بسطوة أعرافه، وتقاليده في تشكيل صورة المرأة و مكانتهاعلى وجه العموم، ما يتعلق بأيديولوجية توزيع القوى الاجتماعية، كما ذهبت دراسة (السنبل، ٢٠٠٤) ، فالمؤسسات الاجتماعية تصوغ الأدوار، والعلاقة بين الرجل والمرأة، وعلاقات القوى بينهم، وتؤثر في الموارد الاجتماعية التي يحق للرجل والمرأة أن تكون لهما، ونوع الأنشطة التي يمكن لكل منهما أن يتولاها. ويؤثر اختلال المساواة الجنسوية في التعليم، والحصول على مصادر الإنتاج الأخرى، والتوظيف، أو الكسب على علاقات القوة بين الرجل والمرأة، وبالتالي على قدرة كل منهما في التأثير على توزيع القوى بينهم، وعلى القرارات داخل الأسرة، ويؤدي إلى تباين في قدرات الرجل والمرأة على الاستفادة من الفرص الاجتماعية، والاقتصادية، وذلك بالارتكاز على أسس توزيع القوى الاجتماعية بين المرأة والرجل.

٥-كشف الاختبار الإحصائي (ت) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠١) بين عينة الريف وعينة الحضر على الإبعاد الأربعة لمقياس إقصاء المرأة المهمشة (البعد الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، الثقافي)، وقد جاءت كافة الفروق لصالح عينة الريف؛ مما يعني أن المرأة المهمشة في الريف تعاني من الإقصاء بدرجة تفوق نظيرتها من نساء الحضر، وهذا ما يبرز أهمية متغير الريف الحضري في تشكيل حالة الإقصاء، وتتفق الدراسة في تلك النتيجة مع ما خلصت إليه التقارير الدولية والبحوث حول تأثير متغير الريف الحضر على عملية الإقصاء الذي تتعرض له المرأة في المجتمع، من تلك التقارير (اليونسكو، ٢٠٠٦) ، ومن الدراسات المهمة في هذا الشأن دراسة لحسن مادي أكد فيها على أن نساء الريف أكثر عرضة للإقصاء من نساء المناطق الحضرية. (مادي، ٢٠١١)، كما أكد تقرير آخر أن محدودية فرص العمل والتنافس الشديد عليها داخل المناطق الريفية يعد أحد أهم الأسباب المسؤولة عن حالة الإقصاء الذي تتعرض له المرأة داخل تلك المناطق. (البند الدولي، ٢٠١٤، ٣٩)

أيضا كشف الاختبار الإحصائي تحليل التباين أحادي الاتجاه (أنوفا) عن وجود تباين بين الفئات المهنية الثلاثة (مهن هامشية، وظائف حكومية، مهن يدوية) على الإبعاد الأربعة لمقياس إقصاء المرأة المهمشة(الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، الثقافي)، وقد جاء اتجاه التباين لصالح أصحاب المهن المهمشة والمهن اليدوية في مقابل أصحاب الوظائف الحكومية. وترى الباحثة أن هذا أمر منطقي في ضوء السمات التي تسم قطاع العمل في المهن الهامشية والمهن اليدوية، فهذه المهن تقع في نطاق قطاع العمل غير الرسمي، وهو قطاع معروف بعدد من السمات لعل من أهمها: تدني مستوى الدخول، وعدم ثبات العمل، وعدم وجود أي ضمانات اجتماعية ولا تأمين صحي ولا أية ميزة من المميزات التي يتميز بها العمل في القطاع الرسمي، ومن ثم فإن العاملين في هذا القطاع من الطبيعي أن ترتفع عندهم درجة الإقصاء عند مقارنتهم بأصحاب العمل في القطاع الرسمي.

مراجع البحث

المعاجم والتقارير الدولية والمحلية:

- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (١٣٠١هـ)، القاموس المحيط، نسخة مصورة من الطبعة الثانية للمطبعة الأميرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- البنك الدولي (٢٠٠٤)،إدماج النوع الاجتماعي في التنمية ، ترجمة هشام عبد الله ، الطبعة الأولى. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت.

- (٢٠١٤)، تونس. العمل الاقتصادي والقطاعي. إزالة الحواجز أمام إشراك الشباب، الطبعة العربية، تونس.
- الأمم المتحدة (٢٠٠٢)، المرأة والفقر في شمال أفريقيا، الاجتماع السابع عشر للجنة الخبراء، طنجة_ المغرب.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة (٢٠٠٩) . متابعة قضايا ذات أولوية في مجال التنمية الاجتماعية في منطقة الاسكوا. الإدماج الاجتماعي ، لجنة التنمية الاجتماعية ، الدورة السابعة ، بيروت ، ٢٦/٢٧ أكتوبر.
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (٢٠١٤)، تقرير حول وضع المرأة العربية: التماس النساء والفتيات للعدالة. من تصديق الصكوك الدولية إلى تطبيقها، مطبوعات الإسكوا، بيروت.
- معهد التخطيط القومي (٢٠١٠)، مصر تقرير التنمية البشرية " شباب مصر: بناة المستقبل"، الطبعة العربية، القاهرة.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للدول العربية (٢٠٠٥)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥ " نحو نهوض المرأة في الوطن العربي". الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية ، عمان_ الأردن.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) (٢٠٠٦)، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٧، الطبعة العربية.
- (٢٠٠٧)، التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥. هل سنحقق هذا الهدف؟. الطبعة العربية.
- مؤسسة التدريب الأوروبية (٢٠١٥)، التحدي الذي تمثله قابلية الشباب للتوظيف في بلدان حوض المتوسط العربية. دور برامج سوق العمل النشطة، الطبعة العربية، طبع في ايطاليا.

الكتب والدراسات العربية والمترجمة :

- إبراهيم ، مفيدة محمد (٢٠٠٠)، المرأة العربية والفكر الحديث. الطبعة الأولي .مكتبة مجدلاوي . عمان.
- البدري، إيمان إسماعيل (٢٠٠٦)، أساليب التنشئة الاجتماعية لدي أطفال المناطق العشوائية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، قسم الدراسات الإنسانية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة.
- الجريسي ، جنان إبراهيم محمود (٢٠٠٩)، العوامل الاجتماعية والثقافية المرتبطة بدور المرأة في برنامج التنمية المستدامة. رسالة ماجستير(غير منشورة). قسم الدراسات الإنسانية والبيئية. معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.
- السنبل، عبد العزيز عبد الله (٢٠٠٤)، التربية والتعليم في الوطن العربي. دار المريخ. الرياض . ٢٠٠٤.
- الشامسي ، ميثاء سالم (٢٠٠٣)، المرأة العربية، الفرص والتحديات. اجتماع حول إدماج الإبعاد السكانية في عملية التنمية. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا). شرم الشيخ ١٧ – ١٩ كانون الأول / ديسمبر.
- الضبع، ماهر (٢٠١١) ، مؤشرات تهميش المرأة في المجتمع المصري. دراسة ميدانية مقارنة، مجلة النوع الاجتماعي، مركز النوع الاجتماعي، جامعة عدن، العدد الخامس.
- القليني، فاطمة يوسف (٢٠٠٣)، القيادات النسائية المصرية وموقفها من بعض قضايا ومشكلات المجتمع. في: عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام (محرران) " العولمة وقضايا المرأة والعمل". الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات، مطبوعات مركز

البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة عين شمس. ٣ –٤ مارس.
- الهرقام، عبد الحفيظ (٢٠٠٢)، صورة المرأة العربية في الأعلام الإذاعي والتلفزيوني. في: محمد إبراهيم عليش (محرر) وقائع منتدى المرأة العربية والأعلام. الاتحاد النسائي ، إدارة الدراسات والبحوث. أبو ظبي. دولة الأمارات العربية المتحدة.
- بربري، سحر حساني (٢٠٠٩)، المتغيرات الاجتماعية عن تهميش المرأة الاجتماعي. رسالة دكتوراه(غير منشورة).قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- بركات، حليم (١٩٨٤)، المجتمع العربي المعاصر. بحث استطلاعي اجتماعي، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- بلول، صابر (٢٠٠٩)، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، العدد الثاني دمشق.
- بينيريا، لورد و بيسناث، سافيتري (٢٠٠٧)، الجنس والفقر . تحليل يمهد العمل . نهاية الفقر ، جيفري د . ساكس، ترجمة أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية. القاهرة.
- ثابت، نشوي توفيق أحمد (٢٠٠٤)، تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية . رسالة ماجستير (غير منشورة). قسم علم الاجتماع، كلية الآداب ،جامعة عين شمس. القاهرة.
- حافظ، نبيل عبد الفتاح وآخرون (٢٠٠٠)، علم النفس الاجتماعي. مكتبة زهراء الشرق. القاهرة.
- حمودة ، رفيقة سليم (١٩٩٧)، المرأة المصرية ، مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. الطبعة الأولي. دار الأمين. القاهرة.
- سلامي، منيرة (٢٠١٦)، المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر، العدد الثالث مايو، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية .
- شرابي، هشام (١٩٨٠)، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط٣، الأهلية للنشر والتوزيع بيروت.
- عبد الغفار، عادل (٢٠١٦)، متعلمون ولكن عاطلون عن العمل: معضلة الشباب المصري، مركز بروكنجز، الدوحة.قطر.
- عبد الرحمن، مني السيد حافظ (٢٠٠٣)، المرأة والمجتمع المدني. في : عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام (محرران) " العولمة وقضايا المرأة والعمل ". الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس. ٣ –٤ مارس.
- عصفور ، جابر (٢٠٠٠)، صورة المرأة العربية في وسائل الإعلام العربية . في: محمد إبراهيم عليش (محرر) وقائع منتدى المرأة العربية والأعلام. الاتحاد النسائي ، إدارة الدراسات والبحوث. أبو ظبي. دولة الأمارات العربية المتحدة.
- علي ،عبد القادر علي (٢٠٠٥)، انتشار الفقر وأثره علي إضعاف النساء في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.
- غباشي، موزة (٢٠٠٢)، التحديات الاجتماعية التي تواجه انخراط المرأة في العمل الإعلامي. في : محمد إبراهيم عليش (محرر) " وقائع منتدى المرأة العربية والإعلام". الاتحاد النسائي ، إدارة الدراسات والبحوث . أبو ظبي ٢–٣فبراير. دولة الأمارات العربية المتحدة .
- مادي، لحسن (٢٠١١)، الاحتياجات الأساس لتعليم النساء. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

- مسعود، أماني (٢٠٠٦)، التمكين. سلسلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة. العدد ٢٢، السنة الثانية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. القاهرة.

المراجع الأجنبية:

-Amin , Aloysius Ajab (2006). Capability and Human Development in Poverty Reduction. Dakar, Senegal. Groningen, Netherlands. 4. Online Article: http://ideas.repec.org/ .3-2011.
- Arya, Sadhna (2010), The National Commission for Women: Assessing Performance, India
- Kea G. Tijdens (2010), Are Secondary Part-Time Jobs Marginalized? Job Characteristics of Women Employed Less Than 20 Hours per Week in the European Union, Amsterdam Institute for Advanced Labour Studies AIAS, Department of Economics, University of Chicago.
- Salais, Robert(2007), Social Exclusion and Capability, Lecture delivered at the International Research Conference Marginalization and Social, Exclusion, Alesund, Norway, May 21-23, 2007
- Naz, Iram (2010), Women Empowerment and Youth Perception in Pakistan. European Journal of Scientific Research. Vol.39 No.1.
- Broembsen, Marlese von (2007), The Legal Empowerment of the Poor: Informal Business, UN.

مواقع إلكترونية:

- عوض، محسن (٢٠١٢).قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي..
www. dffactory.com
- بدري، بلقيس (٢٠١١). المساواة بين الجنسين والإنصاف وتمكين المرأة: التغيرات المفاهيمية والقانونية.. الموقع الإلكتروني
Http://www.escwa.un.org/popin/pubication/regional/gender/badir.pdf
- هيئة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠١٠). تمكين المرأة . الجمهورية السورية.. الموقع الإلكتروني
http://www.planning.gov.sy/sf/files/womanfactsandnumbers.fdf

(الملاحق) ملحق رقم (١)

التحليل العاملي لمقياس إقصاء المرأة

البعد الأول		البعد الثاني		البعد الثالث		البعد الرابع	
رقم العبارة	درجة التشبع	رقم العبارة	درجة التشبع	رقم العبارة	درجة التشبع	رقم العبارة	درجة التشبع
١	٠.٥٥	١	٠.٧١	١	٠.٤٨	١	٠.٤٧
٢	٠.٥١	٢	٠.٦٦	٢	٠.٤٩	٢	٠.٤٩
٣	٠.٥٦	٣	٠.٥٠	٣	٠.٥١	٣	٠.٥٠
٤	٠.٤٧	٤	٠.٤٢	٤	٠.٥٨	٤	٠.٤٧
٥	٠.٤٥	٥	٠.٥٥	٥	٠.٥٧	٥	٠.٤٥
٦	٠.٤٧	٦	٠.٥٨	٦	٠.٥٦	٦	٠.٥٢
٧	٠.٤٦	٧	٠.٦٣	٧	٠.٤٩	٧	٠.٦١
٨	٠.٥٠	٨	٠.٦١	٨	٠.٤٨	٨	٠.٥٤
٩	٠.٤٨	٩	٠.٥٦	٩	٠.٥٠	٩	٠.٦١
١٠	٠.٦١	١٠	٠.٥٤	١٠	٠.٤٨	١٠	٠.٥٢

ملحق رقم (٢) المقياس في شكله النهائي

م	الإبعاد / العبارات	م	الإبعاد /العبارات	م	الإبعاد /العبارات
	البعد الأول– الإقصاء الاجتماعي				البعد الرابع_ الإقصاء الثقافي
١	مشاركتي في المناسبات الاجتماعية محدودة	١٦	ما احصل عليه من دخل لا يوازي المجهود الذي ابذله في العمل	٣١	الاهتمام بتعليم البنات أقل من تعليم الاولاد الذكور
٢	رأي الرجالة داخل الأسرة هو الغالب في كل الأوقات	١٧	الدخل الذي احصل عليه لا يكفيني مطلقا	٣٢	بعض التخصصات العلمية حكرا على الولاد دون الاناث
٣	دوري داخل أسرتي محدود للغاية مقارنة باخوتي الذكور	١٨	الأعمال التي تحصل عليها المرأة غالبا مؤقتة	٣٣	تحول الكثير من العادات والتقاليد دون حصول المرأة على مكانتها داخل المجتمع
٤	من الصعب ان تحقق المرأة استقلال عن اسرتها	١٩	لا استطيع الاحتفاظ بدخلي حيث يحصل عليه الزوج أو الأب	٣٤	ما زال التمييز بين الجنسين من الأمور الممارسة على نطاق واسع داخل الأسر
٥	تخضع المرأة للعديد من القيود داخل الأسرة	٢٠	غالبا ما ينظر لعمل المرأة على أنه غير ضروري	٣٥	الفرص المتاحة امام المرأة للممارسة العمل الثقافي العام ما زالت متدنية
٦	تربية البنات لا تساعدهن على تحمل المسؤولية منفردة		البعد الثالث– الإقصاء السياسي	٣٦	سيطرة الذكور المطلقة على الحياة تقلل من فرص المرأة بوجه عام
٧	تخضع المرأة داخل الأسرة لتحكم باقي افرادها من الذكور	٢١	اهتمامي بالقضايا السياسية ضعيف للغاية	٣٧	البيئة الثقافية التقليدية تحد من استغلال المرأة لكامل طاقتها وامكانياتها الابداعية
٨	لا يمكن مخالف تقاليد الأسرة حتي وان كانت خاطئة	٢٢	حرصي على التصويت في الانتخابات ضعيف	٣٨	الفرص المتاحة أمام المرأة للتدريب لتطوير قدراتها الذاتية محدودة
٩	ينظر المجتمع لرأي المرأة بنوع من الريبة حتي وان كان على صواب	٢٣	لم أشارك مطلقا في انشطة أي جمعية أهلية	٣٩	تحظي المرأة باهتمام ضعيف من قبل مؤسسات الدولة الثقافية ض
١٠	يمارس افراد الأسرة من الذكور سيطرة كاملة على الإناث	٢٤	لا يمكن أن أفكر في أن اشارك في أي عمل سياسي	٤٠	يساهم الاعلام برسم صورة سلبية عن المرأة في مجتمعنا
	البعد الثاني– الإقصاء الاقتصادي	٢٥	فرص نجاح المرأة في العمل السياسي ضعيفة للغاية		
١١	فرص العمل المتاحة للمرأة قليلة مقارنة بالرجال	٢٦	مشغوليات الحياة لا تترك لي وقت للتفكير في العمل السياسي		
١٢	تحصل المرأة على أجر منخفض لذات العمل الذي يقوم به الرجال	٢٧	مشاركة المرأة في المجالس المحلية ضعيفة		
١٣	فرص حصول المرأة على عمل ذات داخل مرتفع محدودة	٢٨	معرفتي بالحقوق السياسية للمرأة متدنية		
١٤	تحصل المرأة في الغالب على أعمال متدنية	٢٩	لا امتلك المهارات الكافية للمشاركة في العمل السياسي		
١٥	لا استطيع الادخار من دخلي	٣٠	لا اتابع الاحداث السياسية التي تدور حولي		